



جامعة المنصورة

كلية الآداب

---

# المشايع والتجار

فى ضوء

عجائب الآثار فى التراجم والأخبار

للجبرتى

إعزاز

أستاذ دكتور

طلعت إسماعيل رمضان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

والوكيل ( الأسبق ) لكلية الآداب - جامعة المنصورة

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد الثانى والعشرون - يناير ١٩٩٨



## المشايع والتجار فى ضوء عجائب الآثار فى التراجم والأخبار للجبرتى \*

مما لا شك فيه أن مصر طوال العصر العثمانى، كانت فى حالة ركود تام، فلم يحدث حتى مجيئ الحملة الفرنسية، ما يسترعى الاهتمام باستثناء حركة على بك الكبير (١٧٦٣ - ١٧٧٣). وقد نتج عن عزله التى فرضت على الولايات العثمانية ومنها مصر - بشكل مقصود أو غير مقصود خوفاً من أخطار الاستعمار الغربى - إنعزال مصر فى حياتها السياسية إنعزالاً يكون تاماً عن التيارات السياسية العالمية، وقد أصبحت تسير وفق أحداث محلية لا تؤثر ولا تتأثر بما يحدث فى العالم الخارجى وواكب هذا التدهور السياسى تدهوراً فكرياً واقتصادياً لا نظير له .

وفى ظل هذه الأوضاع ظهر المؤرخ الكبير «عبد الرحمن الجبرتى» الذى يُنسب إلى جيرة فى بلاد زيلع بالحبشة والصومال كما يذكر القلقشندى فى صبح الأعشى فى صناعة الإنشا وياقوت الحموى فى كتاب «تقويم البلدان» .

والجد السابع للشيخ عبد الرحمن هو أول من هاجر إلى مصر فى القرن السادس عشر الميلادى لتلقى العلم فى الجامع الأزهر، حيث أصبح شيخاً لرواق الجبرتية. وتزوج الشيخ حسن الجبرتى والد عبد الرحمن من ابنة رمضان حلبى من أثرياء بولاق وكان له أملاك وأوقاف وموارد ضخمة مكنته من الانفاق على الوافدين إليه .

---

\* ألقى هذا البحث فى مؤتمر التراث الشعبى الذى نظمه المركز الحضارى لعلوم الإنسان، والتراث الشعبى بكلية الآداب، خلال الفترة من ٥ - ٧ مايو ١٩٩٨ .

تلقى الشيخ عبد الرحمن تعليمه فى الكتاتيب فى حى الأزهر، ثم التحق برواق الشام وتلقن مذهب الحنفية على يد الشيخ العرايش وحفظ القرآن الكريم ولم يتعد الحادية عشرة. ولم يقتنع الجبرتى بالعلم التقليدى، الذى كان شائعاً فى عصره والذى كان الأزهر مركزاً له كالفقه والحديث وسائر علوم اللغة والدين، ولكنه أضاف إلى ذلك معرفته بعلوم الفلك والطب والحساب، حيث كان والده الشيخ حسن من أبرز المهتمين بهذه العلوم العقلية والوضعية بل كان يمارسها فى بيته ويدرسها لطائفة من تلاميذه. وترك الشيخ حسن لابنه عبد الرحمن هذا التراث العلمى فخلع عليه مكانه بارزة فى المجتمع القاهرى. وترك له أيضاً ثروة لا بأس بها وصلات واسعة بأصحاب السلطان والأمراء والتجار وغيرهم، كما ترك له مجموعة هائلة من أمهات الكتب .

فنبع تفكير الجبرتى من بيئته الدينية المتصوفة، كما نبع من العصر الذى عاش فيه، فهو متأثر إلى حد كبير بالأوضاع العامة التى كانت تسود مجتمعه من تدهور شمل كافة مجالات الحياة .

بدأ الجبرتى كتابه بتمهيد تحدث فيه عن التاريخ وفائدته ثم مقدمه تناول فيها تقسيم الطبقات. وفى التمهيد والمقدمة يعرض المنظور الإسلامى فى التاريخ باعتباره إنعكاساً للارادة الإلهية ويحص الناس على الاعتبار بذكر سابقهم. وبعد ذلك للجبرتى إلمامة سريعة بتاريخ مصر حتى الفتح العثمانى ثم الحملة الفرنسية. وقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء: فى الأول والثانى ينقل عن غيره من المؤلفين كالاسحاقى والدمرداش وأحمد شلبى عبد الغنى بعكس الجزئين الثالث والرابع فيشملان تاريخ مصر حتى عام ١٢٣٦هـ والجزء الرابع أقرب إلى المذكرات إلا أنه لم يستطع إستكمال

هذا الجزء الرابع بسبب مقتل ابنه خليل فى عام ١٨٢٢ فكف عن الكتابه وتوفى بعد ذلك .

وظل الكتاب محفوظاً حتى تم طبع الجزئين الثالث والرابع فى عهد الخديو محمد توفيق ، أما الأول والثانى فتم طبعهما فى عهد عباس حلمى . كما ظهر للكتات ترجمة فرنسية فى عام ١٨٩٦ .

والخط العام الذى يحكم فهم الجبرتى للتاريخ والنظرة إليه باعتباره محكوماً بحتمية جبرية تحقق الارادة العليا أو الخالدة . وإنطلق إلى هذا الفهم من ثقافته وتعبسه السنى وإنتمائه الصوفى كما أحاط نطاقاً من الفهم الأسطورى بهذا كله نتيجة التدهور العقلى الذى كان سائداً فى عصر الجبرتى . أما هدف قراءة التاريخ عند الجبرتى فهو العظة والاعتبار وقياس الحاضر على الماضى . ولهذا فالتاريخ عنده علم نفعى له قيمته عند الانسان . وحركة التاريخ لدى الجبرتى تتجه إلى تحقيق العدل ، والله هو العادل الحقيقى ولذلك لا يستطيع الانسان أن يعدل إذا تجاوز أوامره ونواهيه بل أن نظام حياته يختل .

وينتمى الجبرتى إلى طائفة المؤرخين المسلمين التقليديين من كتاب الحوليات الذين أتقنوا فن التراجم . ويعد الجبرتى آخر من كتب الحوليات فى مصر بمعناها التقليدى . وبسبب سعة رزقه كان يكتب هذه الحوليات من باب الهواية . وكان الطابع العام لكتاباتة هو سرد الأحداث وتفصيلها حتى أنها تكاد تبدو فى بعض الأحيان غير مترابطة . ورغم ذلك فالجبرتى يمثل مرحلة من تاريخ مصر بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية . وكتابه يعد مكملاً لتاريخ ابن إياس ، وفى الوقت الذى يعد فيه الأخير أول المؤرخين المصريين الذين كتبوا عن العصر العثمانى بدائع الزهور فى

وقائع الدهور فإن الجبرتي آخر هذه السلسلة من المؤرخين المصريين الذين كتبوا عن أواخر العهد العثماني ولا شك أنه كان أنبهم جميعا وأكبرهم شأنًا. كتاب الجبرتي يعد المصدر المحلى الوحيد الذى كتب عن تاريخ مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. كما أنه أول مؤرخ مصري بعد ابن إياس بعد أن خلت مصر أو كادت تخلو من المؤرخين الكبار ما يقرب من ثلاثة قرون. والحق أن العصر الذى عاش فيه الجبرتي كان عصر انتقال من حال إلى حال ويعد بحق نقطة تحول ملموسة وفيه تكون مصر عند مفترق الطرق حيث كانت فى أواخر القرن الثامن عشر، قد بلغت نهاية شوط مسيرتها الطويلة، كما كانت على عتبة عصر جديد.

لقد جذبت الأحداث السياسية وتفاعلاتها السريعة ونتائجها الحاسمة، أنظار المؤرخين المحدثين وإهتماماتهم، بينما ظلت الأحداث الاجتماعية، بتفاعلاتها البطيئة وسكونها وهدوئها، بعيدة عن زوايا الاهتمام والدراسة، على الرغم من أن دراسة المجتمع، وتكوينه، ونشاطه العلمى والعملى، وأفكاره، وعاداته، وتقاليده، وأعرافه، وأفراحه، وأحزانه وآلامه وآماله، كلها أسس هامة لمعرفة تاريخ الأمم، والدول، والدوافع التى تحرك الأحداث وتصنع الرجال الأبطال وتفسر مسيرة التاريخ إلى حد كبير.

والحق أن دراسة التاريخ الإجتماعى، بقدر ما هى مُضنية، بقدر ما هى شيقة وطريفه، وتأتى هذه الطرافه من أنه يعود بنا إلى أجواء إجتماعية وعادات وقيم وتقاليد وأفكار بعدَ الكثير منها عن حياتنا وإن كان البعض منها مازال موجوداً فى حياتنا، خاصة مجتمعاتنا التى لم يصبها حمى التغريب ونزع كل ما هو شرقى وأصيل.

ويجدر بنا ونحن نتحدث عن المجتمع المصرى الحديث أن نعود إلى

الوراء قليلا لنكشف عن أصول هذا المجتمع وكيف تطور. ولنبدأ من العصر الاسلامى حيث الأصول الأولى لهذا المجتمع .

### المجتمع المصرى فى العصر الاسلامى

قسم المقرئزى فى كتابه «إغاثة الأمة، المجتمع المصرى والاسلامى بشكل عام إلى سبع طبقات أو سبعة أقسام :

القسم الأول : ويشتمل على أهل الدولة .

القسم الثانى : الموسرون من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية .

القسم الثالث : الباعة .

القسم الرابع : المشتغلون بالزراعة وسكان الريف .

القسم الخامس : الفقراء وهم الفقهاء وطلاب العلم .

القسم السادس : الصناع وأصحاب المهن .

القسم السابع : ذوو الحاجة والمسكنة .

ويتضح لنا أن المقرئزى فى تقسيمه هذا، إعتد على الثروة كأساس فى هذا التصنيف، فى حين أنه أهمل المكانة الإجتماعية .

ويقسم البعض الآخر كآدم متز فى كتابه «الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى، المجتمع إلى طبقات أربعة: ملوك ووزراء - عليّة - أوساط - العامة، أى عامة الناس .

وهناك رأى ثالث، يرى أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين كبيرتين : الأولى طبقة الخاصة والثانية، هى طبقة العامه، أو بمعنى آخر طبقة الحكام وطبقة المحكومين، أى حكام ورعية .

والواقع أن أصحاب هذا التقسيم يستندون في تقسيمهم هذا إلى رأى ابن خلدون فى أن ملك مصر إنما هو سلطان ورعية .

وعلى ذلك أصبحت الرعية، تمثل طبقة العامة. إلا أنه فى إعتقادنا أن مفهوم الرعية أكبر من مفهوم العامة، وذلك أن العامة جزء من الرعية. ولعل ما يؤكد كلامنا هذا أن الامام على ابن أبى طالب كرم الله وجهه فسر مفهوم الرعية بقوله «إن الرعية طبقات لا يصلح بعضهما إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض فمنها جنود الله ومنها كتاب العامة والخاصة، منها قضاة العدل، ومنها عمال الانصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الزمة، ومسلمة الناس ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوى الحاجة والمسكنة .

وهكذا، تعددت آراء الباحثين فى طبقات المجتمع طبقا لإختلاف توجهاتهم فى تحديد العوامل المؤثرة فى تكوين الطبقات، ويمكن حصرها فى ثلاثة عوامل هى: السلطة، العامل الإقتصادى، والمكانة الإجتماعية .

فبالنسبة للسلطة، نلاحظ أن العمل فى السلطة الحاكمة يُكسب صاحبة مكانة كبيرة وبالنسبة للعامل الاقتصادى ، فالملاحظ أن الثروة هى أحد العوامل الهامة فى تحديد الفوارق الاجتماعية بين الطبقات. فالتجار مثلا نالوا مكانة إجتماعية كبيرة فى المجتمع المصرى نتيجة لثرائهم الكبير. كما أثرت الثروة على العلاقات الإجتماعية بين الناس .

أما بالنسبة للمكانة الاجتماعية، فقد يكون الفرد لا ينتمى لسلطة سياسية، وليس صاحب ثروة، إلا أنه بعلمه ودينه وأدبه يستحوذ على مركز متفوق عن غيره من أصحاب الثراء .

ولعله من المهم أن ننوه بأن القائمين بأمر الدين، لا يتسمون بالثراء



فى الغالب إلا أن مكانتهم الاجتماعية تنبثق من الدور الذى يقومون به كـبث المثل الدينية والخلقية والإجتماعية بين أفراد المجتمع وتصديهم للمنكر ولمقاومتهم لما يصيب المجتمع من إنحرافات فكرية . بل حدث فى بعض مراحل التاريخ أن قاد بعضهم العامة فى مواجهة السلطة. ذلك أن العلم أكسبهم طاعة وحب الآخرين لهم والثقة بهم فهم الصفوة، مركز القيادة الفكرية فى المجتمع، واستطاعوا بذلك كسب إحترام الحكام والرعية.

نخلص من ذلك أنه يمكن تقسيم المجتمع المصرى فى العصر الاسلامى إلى طبقات ثلاثة : الطبقة الحاكمة، الطبقة الوسطى، وطبقة العامة.

وتأتى الأسرة الحاكمة على رأس الطبقة الحاكمة بما تستحوز عليه من أجود الأراضى الزراعية وكذلك المناطق التجارية الهامة وإمتلاكها القصور الشامخة، وإقتنائها للماليك والغلمان .

وكانت هذه الطبقة تضم بين صفوفها الشريحة العسكرية، وهى بمثابة الدعامة بالنسبة للأسر الحاكمة. وكذلك تضم تلك الطبقة الاشراف الذين ينتسبون للبيت النبوى، وقد خلع عليهم ذلك كل إحترام وتبجيل من جميع فئات المجتمع.

وفى إعتقادنا أن كبار العلماء والفقهاء، ينتسبون إلى هذه الطبقة حيث يتمتعون بمكانه إجتماعية مرموقه بين فئات الشعب المختلفة ولهم دور كبير فى تعبئة الجهود لمواجهة الخطر الصليبي. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإرتباطهم بالحكام، خلع عليهم مكانة إقتصادية كبيرة من جراء الرزق والأوقاف التى حصلوا عليها، فإمتلكوا القصور الفاخرة وكثيراً من الجوارى .

أما معظم العلماء والفقهاء فيندرجون تحت مظلة الطبقة الوسطى،

شأنهم فى ذلك شأن الأدباء وكبار التجار والأطباء .

ومن الجدير بالذكر أن كيان الطبقة المتوسطة قد تعرض للتدهور من جراء نظام الإقطاع الحربى، والضرائب الفادحة التى تحملها كبار التجار، فضلا عن السياسة الإحتكارية التى إتبعتها السلطة الحاكمة، كذلك الإعتماد الكلى للعلماء والفقهاء على الرزق والرواتب التى تمنحها لهم السلطات الحاكمة، الأمر الذى أدى فى نهاية الأمر إلى تدهور هذه الفئة الأخيرة وإندماجها فى طبقة العامة .

وكانت طبقة العامة تشمل الحرفيين، سواء فى مجال خدمات الصحة والنظافة، أو فى مجال الثقافة والدين، ومجال النقل والتجارة. كما كانت طبقة العامة تضم إلى جانب ذلك العاطلين وقطاع الطرق .

#### المجتمع المصرى فى العصر العثمانى

تميز المجتمع المصرى فى العصر العثمانى بأنه مجتمع طبقى لكل طبقة فيه ملامحها المميزة لها من حيث المركز والنشاط الذى تمارسه فى المجتمع، ومما ساعد على ذلك حياة العزلة التى عاشها شعب مصر وحياة الانفصال التى عاشها الحكام عن باقى الشعب. وفى العصر العثمانى ترواح عدد سكان مصر بين مليونين ومليونين ونصف على أغلب التقديرات. وقد إنقسم هذا المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما :

(أ) طبقة الحكام : وتشمل العثمانيين والمماليك .

(ب) طبقة المحكومين : وتشمل العلماء والتجار وأرباب الحرف والصناعات والفلاحين والعامة والعربان وأهل الذمة من اليهود والأقباط .

## (١) طبقة الحكام

### ١ - الأتراك العثمانيون

أستقر في مصر أيام الفتح العثماني حوالى تسعة آلاف تركى، وقدر عدد أفراد أسرهم بحوالى ٣٥ ألف، واستمر عددهم فى التناقص حتى غدا عددهم فى القرن التاسع عشر لا يجاوز العشرين ألفا. وقد عاش الأتراك فى مصر كطبقة ممتازة ومنفصلة ولها السيادة والسيطرة على البلاد، وعلى رأس تلك الطبقة كان الباشا العثماني، الذى ظل حتى آخر العصر العثماني شخصية تركية عثمانية يعينها السلطان. ويتبع الباشا حاشية عثمانية وموظفي دائرة يصل عددهم إلى ١٢٠٠ شخص منهم تراجع الباشا وكتخداه وحرسه، ومنهم قاضي القضاء أو «قاضي عسكر أفندى» ونوابه بالإضافة إلى ذلك رجال الفرق العثمانية السبع «الأوجاقات» الذين كانوا يمثلون الطبقة العسكرية الممتازة .

وقد تمسك العثمانيون بلغتهم التركية، كما تمسكوا بسياسة عدم الإختلاط بأهالى البلاد، فلم يتزوجوا إلا من بنات جنسهم وقد أدى ذلك إلى تناقص عددهم وإنقراض ذريتهم خاصة وأن الهجرة العثمانية إلى مصر كانت فى تناقص مستمر .

### ٢ - المماليك :

أمر السلطان سليم الأول بالابقاء على المماليك وعينهم فى بعض المناصب الادارية الهامة مثل كشوفيات الأقاليم، كما أسند إليهم المحافظة على الجسور السلطانية ومراقبة نظام الرى فى مصر، وقد كان ذلك راجعاً إلى رغبته فى الاستفادة من خبرتهم بشئون البلاد بالإضافة إلى عدم قدرة

الدولة العثمانية على إمداد الولايات المتعددة ومنها مصر بالجهاز الإدارى الكافى .

وقد تميز الممالك بأصلهم الخاص ونشأتهم وطريقة تربيتهم الخاصة وعدم الاختلاط بالأهالى . ولم يحاول الممالك الزواج من أهل البلاد ، بل اختاروا زوجاتهم وجواريههم من بنات جنسهم اللاتى جلبهن تجار الرقيق من القوقاز ، لذلك فإنهم قد عاشوا فى مصر فى عزلة إجتماعية جعلتهم يحتفظون بأخلاقياتهم وعاداتهم على مر السنين ، حتى كان مملوك القرن الثامن عشر لا يختلف عن مملوك القرن الرابع عشر فى شئ .

وقد عاش الممالك والأتراك فى سعة من العيش ، واختصوا أنفسهم بركوب الخيل ولم يسمحوا بذلك لأى طبقة أخرى من طبقات المجتمع ، فقط سمحوا لرجال الدين وكبار التجار بركوب البغال ، أما باقى الطبقات فلا تركب سوى الحمير . وبعد القضاء على قوة الفرق العسكرية العثمانية على يد على بك الكبير ، أصبحت قوة مصر العسكرية منحصرة فى الممالك الذين إنتشر منهم بضع مئات فى البلاد والقرى لحفظ الأمن وجمع الضرائب ، فى حين بقى معظمهم فى القاهرة وخاصة كبار الأمراء الممالك ولم يتجاوز عدد الممالك فى القرن الثامن عشر ثمانية آلاف رجل بين بكوات وكشاف ومعتقين وأرقاء ، ينقسمون إلى بيوتات مختلفة يترواح عددهم بين ثمانية عشر بيتا وعشرين بيتاً يرأس كل بيت أحد البكوات ويتبعه عدد من الممالك يترواح بين خمسين ومائتين ومنهم القازوغلية والفقارية والعلوية المحمدية والمرادية والإبراهيمية ، وكان بيت إبراهيم بك أعلاها شأنًا وأكثرها عدداً إذ كان يتألف من ٦٠٠ مملوك قبيل نزول الفرنسيين أرض مصر .

## (ب) طبقة المحكومين

### ١ - العلماء :

وهم يمثلون أهم وأغني فئة فى طبقة المحكومين فى المجتمع المصرى فى العصر العثمانى وهذه الفئة كانت تشمل علماء الأزهر والقضاة وأرباب الوظائف الديوانية والفقهاء والمفتون ومشايخ الطرق الصوفية والأشراف « أرباب الساجيد » .

وقد تمتعت هذه الفئة بإحترام طبقة الحكام لها وإجلالهم لرجالها، كما أغدقت عليهم الدولة الرواتب والرزق الأحباسية، كما كانت لهم الالتزامات الواسعة. إلى جانب ذلك فإنهم كانوا موضع إحترام الشعب وتقديره، ومقصده للتوسل بهم عند الحكام لرفع المظالم أو الحد منها، ونتيجة لنجاحاتهم الكثيرة فى تأدية هذه الخدمة للشعب فإن ذلك أدى إلى تصدرهم زعامة الشعب والمتكلمين بإسمه وبروز الزعامة الشعبية، خاصة من علماء الأزهر، ذلك الدور الذى بدا واضحا فى مقاومة الحملة الفرنسية.

### ٢ - التجار :

كانت مصر دائما مركزاً تجارياً هاماً وعالمياً، وهى تدين بذلك لموقعها الجغرافى المتميز، الذى إحتفظ بأهميته رغم تحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح فكانت هناك تجارة واسعة إستمرت طوال العصر العثمانى تمثلت فى القوافل الآتية من سنار ودارفور وبلاد النوبة التى تحمل بالإضافة إلى العبيد والجوارى السود أصنافاً عديدة من المواد الثمينة مثل مسحوق الذهب والعاج والأبنوس وريش النعام والصمغ كما كانت تجارة البن القادمة من اليمن من أهم فروع التجارة المصرية التى كانت تنافس

تجارة البن البرازيلى، وكانت سفن البن تحمل معها البضائع الهندية مثل التوابل والبخور والأقمشة. كذلك كانت تجارة الرقيق الأبيض من الممالك والجوارى بين مصر القسطنطينية من الفروع الهامة فى تجارة مصر الخارجية. وكانت قوافل الحج تحمل معها الكثير من البضائع كما كانت تجلب معها الكثير من الرقيق الأسود .

وقد أدى هذا النشاط التجارى الكبير إلى ظهور طبقة هامة فى المجتمع المصرى هى طبقة التجار ، الذين عاشوا فى رخاء ويسر فى القاهرة وموانى مصر المختلفة. وكان هؤلاء التجار ينظمون فى سلك طوائف متخصصة مثل: طائفة تجار الطباق - تجار الصابون - تجار الملابس - تجار البهار - تجار الحبوب - تجار الرقيق الأسود - «الجلابة» - تجار الرقيق الأبيض - «السرجية» - تجار الخروب - تجار الأرز «الرزازة» - تجار البن - تجار الأخشاب «الخشابة». وعندما عم الظلم والفساد، خلال فترة النزاع بين البيوتات المملوكية، فإن التجار قد تعرضوا لضغط شديده نتيجة لسياسة المصادرات والغرامات التى كان المماليك يفرضونها بالإضافة إلى إنعدام الأمن الذى أدى إلى هروب التجار من القاهرة إلى الحجاز وغيرها كما هرب الكثيرين منهم إلى الريف حيث إستثمروا رؤوس أموالهم فى التزام الأراضي الزراعية .

### ٣- الصناع وأرباب الحرف:

ظلت الصناعة فى مصر العثمانية محافظة على تنظيماتها وطوائفها التقليدية، ومن أهم هذه التنظيمات نظام الطائفة الذى كان يضم كل المشتغلين بصناعة أو حرفة معينة، ومنهم على سبيل المثال: طائفة الجزارين - الخبازين - القبانىة - العقادين - الحمامية - الكيالين -

البوابين - الحلوانية - المغربيين - النحاسين - الخياطين - الطحانيين - الصاغة - الكتبيين «مجلدى الكتب»، وغيرهم من الطوائف التى فاق عددهم السبعين طائفة شملت حرف متنوعة ومختلفة وغير عادية مثل الأطباء - الكتبة - المداحين كما شملت أصحاب الحرف الإجرامية فوجدت طوائف للنشالين واللصوص فى القاهرة حيث كان شيخ هذه الطوائف مطالب بالبحث عن المسروقات وتقديم السارقين للمحاكمة كما وجدت طائفة للخدم الذين يعملون فى البيوت وحتى العاهرات إنتظمن فى طائفة خاصة بهن .

وكانت الحرف كلها خاضعة لإدارة شيخ الطائفة وكانت وظيفته إنتخابية إسماً، ووراثية فعلاً. وكانت طوائف الحرف عنصراً أساسياً فى الحياة المدنية مكنت السلطات من الإشراف على الصناع والتجار والحرفيين، حيث كان كل شيخ ملزم بتحصيل الضرائب من رجال طائفته. وقد كان الإرتباط قوياً بين طوائف الحرف والطرق الصوفية فى مصر فى العصر العثمانى حيث إرتبطت كل طائفة بطريقة صوفية، كما تظهر هذه الآثار الدينية فى الحفلات التى كانت تقيمها الطوائف بمناسبة قبول أحد الأعضاء الجدد فى الطائفة كصبى، أو عند ترقيته إلى أسطى «معلم»، ويسمى حفل «الشد»، وهو يماثل الحفل الذى تقيمه الطرق الصوفية إحتفالاً ببلوغ المريد فيها مرحلة الدروشة .

#### ٤ - الفلاحون :

شكلت طبقة الفلاحين أكبر طبقة من طبقات المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، ومع ذلك كانت أقل الطبقات من حيث الإمتيازات. وقد عاش الفلاحون فى مصر فى أسوأ حال بالرغم من حرص الدولة على عدم

إيقاع الظلم بهم، ولكن سيطرة المماليك على الحكم والإدارة ألحقت بالفلاحين أشد الضرر، حتى أنهم كانوا لا يبقون له من محصوله ما يكفى قوته وقوت عياله، وكانوا - أى المماليك - إلى جانب قسوة الطبيعة من أسباب بؤسه وشقائه، ذلك أنه كان أحيانا ما يأتى الفيضان منخفضا مما يؤدى إلى تعرض الأراضى للشراقى. ونتيجة لهذا وذاك كان الفلاحون كثيرا ما يتركون الأرض، حيث يذكر الجبرتى أمثلة على ذلك فيقول «وجلت الفلاحين من بلادهم من الشرارقى والظلم، إنتشروا فى المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط فى الطريق من قشور البطيخ وغيره، ولا يجد الزبال شيئا يكتسه، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمير، أضف إلى ذلك الذى كانوا يعانون منه، نظام الإلتزام الذى كان صورة من صور إستغلال الفلاح فى ماله وجهده فإلى جانب الضرائب وأخذ الغلال، فإن مجهوده وعرقه كان يستغل إلى آخر قطرة فى زراعة أرض الأوسية التى تخص الملتزم .

#### ٥- العامه :

شكلت طبقة العامه «أو العوام، جانباً كبيراً من سكان المدن فى العصر العثمانى، وتشمل هذه الطبقة الباعة والسوقة والسائقين والمكاريين والمعدين وأشباه المعدين، والإصطلاح الذى إستخدمته المصادر المعاصرة للتعبير عن هذه الجماعات لفظ العوام أو الزعر أو الحرافيش، وقد عاش العوام فى مصر فى ضيق شديد وكان بينهم عدد كبير من الفقراء والشحاذين الذين كونوا لأنفسهم طائفة فى القاهرة .

وقد كان العامة أكثر الطبقات إحتجاجاً على الحكام، فكثيراً ما كانوا يقومون بالمظاهرات وأعمال الشغب، كما كانوا يلجأون إلى خطف الخبز



من الأسواق والأفران فى أوقات المجاعات .

#### ٦ - العربان :

هم البدو الذين شكلوا فى مصر أهمية خاصة ، حيث لعبوا دوراً مزدوجاً بالنسبة للمجتمع المصرى ، فوجدت منهم قبائل إستقرت واتخذت الزراعة حرفة لها ، بينما إستمرت قبائل أخرى تتجول فى أنحاء البلاد وتتخذ السلب والنهب ومهاجمة القرى وسيلة لحياتها ، كما كانوا ينشرون الذعر فى ضواحي القاهرة والمدن المختلفة ، وسببوا لقوافل الحج الكثير من المتاعب ، وقد بلغ العربان أوج قوتهم فى عهد شيخ العرب همام ابن يوسف أحد زعمائهم الذي سيطر على الصعيد من المنيا إلى أسوان فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

#### ٧ - أهل الذمة :

كانوا يكونون ، من نصارى ويهود ، أقلية ضخمة ذات أهمية فى المجتمع المصرى وقد تعرض أهل الذمة فى مصر العثمانية للكثير من المصادرات والابتزازات وبالرغم من ذلك فإنهم يشكلون طبقة ذات خبرة كبيرة فى الشئون الادارية والمالية ، بحيث لم تستطع الدولة العثمانية الاستغناء عن خدماتهم ، فتولوا الكثير من الوظائف مثل وظائف الصرافين والمباشرين «المعلمين» ومن أشهرهم المعلم رزق والمعلم ابراهيم الجوهري ، اللذان توليا إدارة مصر المالية فى عهد محمد على بك الكبير كما كانت لهم حرفة خاصة بهم مثل الصياغة والعطارة وبيع الخمر .

المكانة الإقتصادية للمشايخ والعلماء

كانت فئة المشايخ، تشكل العمود الفقري للطبقة الوسطى النامية، فى تلك المرحلة. والواقع أن الجبرتى فى تاريخه لهذه الفئة - فى القرن الثامن عشر - أى فئة المشايخ، لم يعثر على شيء من تراجم المتقدمين من أهل هذا القرن، حيث يقول «ولم أجد شيئاً مدوناً فى ذلك إلا ما حصلته من وفياتهم فقط وما وعيته فى ذهنى واستنبطته من بعض أسانيدهم وأجازات على حسب الطاقة» .

ومن هنا، جاء الاهتمام بالتنقيب، فى حولياته لتغطية بعض الجوانب المتعلقة بالدور الاقتصادى لفئة المشايخ فى تلك الحقبة، التى تتسم بالفوضى الاقتصادية وإنعدام الأمن. فلاشك أن فئة المشايخ، كانت تعيش فى بحبوحة من العيش، بالمقارنة بأحوال العامة الذين يننون من وطأة الكرب والغلاء والمجاعة، التى ينوء بها الجبرتى، فى أحداث سنة ١١٠٦هـ، حتى وصل الأمر بالفقراء، أمام شدة الحاجة إلى خطف «الخبز من الأسواق، ومن الأفران ومن على رؤوس الخبازين». على أن هذا لا يعنى أن المشايخ، كانوا بمنأى عن أحوال الشعب المصرى أو كانوا فى برج عاجى، فقد شاركوا الأعيان والأمراء إطعام الفقراء من الأهالى .

أما فيما يتعلق بثروات المشايخ، فقد بلغت حداً يفوق الخيال، فقد أورد الجبرتى فى أحداث سنة ١١٤٢ هـ، أن الشيخ محمد شنن شيخ الجامع الأزهر كان «ملياً متمولاً أغنى أهل زمانه بين أقرانه». وعند وفاة الشيخ محمد شنن، ترك لابنه «موسى» ثروة طائلة أحصاها الجبرتى «من صنف الذهب البندقى أربعون ألفاً خلاف الجنزلى والطرلى وأنواع الفضة، والأملاك والضيايع والوظائف والجمامى والرزق والأطيان وغير ذلك» .

وفى ظل المناخ الاقتصادى والاجتماعى، الذى يعيش فيه المشايخ، لم تكن الظروف تسمح باستثمار هذه الثروات، فيشير الجبرتى، أن كل هذه الثروة الهائلة التى تركها الشيخ شنن، بددها إبنه، خلال فترة قصيرة « وبنى له داراً بشاطي النيل فى بولاق ». ولا يتسع المقام هنا لسرد وحصر معظم ثروات المشايخ. ولكننا بإستقراء أسماء بعض المشايخ فى العصر العثمانى المملوكى، والذين أشار إليهم الجبرتى فى حولياته، يلاحظ الثراء الفاحش الذى اتسمت به فئة المشايخ بشكل عام. فالشيخ محمد الجدوى (توفى سنة ١١٣٣ هجرية) أحد كبار العلماء، كان من عليه القوم، وكان له « ممالك وعبيد وجوارى، ومن ممالكه أحمد بك شنن ». والشيخ يوسف عبد الوهاب الدجى كان « ذا ثروة ومنزله ببولاق كان مأوى اللطفاء والطرفاء، ويقتنى السراى والجوارى ».

ومن الواضح، أن هذا الثراء الذى إتسم به المشايخ، كان ناجماً عن إحترافهم للعلم ومواكبتهم للعلماء، كما كان ناجماً عن تبحرهم فى العلوم والفنون. ومن أمثال ذلك الشيخ عبد الكريم المسيرى (توفى سنة ١١٧٨ هجرية) المعروف بالشيخ الزيات لملازمته شيخه سليمان الزيات «حتى صار معيدا لدروسه». كما كان «أوحد زمانه فى المعقولات»، أرسله شيخه، بناء على طلب إسماعيل عبد الله أحد مشايخ الهواره فى الصعيد، إلى ساحل بهجوره لينتفع الناس بعلمه.

وقد تمكن الشيخ عبد الكريم من تكوين ثروة كبيرة، حيث أقطعه «جانباً من الأرض ليزرعها .... وراج أمره وراش جناحه، ونفع وشفع، وأثرى جداً، وتملك عقارات ومواشى وعبيدا وزروعات». وكذلك كان شأن الشيخ محمد سالم الحفناوى، الذى تلقى العلم على علماء عصره أمثال الشيخ

أحمد الخليفى والشيخ محمد الديري، فقد إشتهر بالثراء والكرم .

أما المصدر الثانى لثروة المشايخ فيرجع إلى إشتغالهم بالتجارة، حيث إشتغل بعض العلماء بالتجارة، ومن بين هؤلاء، على سبيل المثال، والد الشيخ عبد الرحمن الجبرتى نفسه، فمع إشتغاله بالعلم كان على حد قول الجبرتى «يعانى التجارة والبيع والشراء، والمشاركة والمضاربة والمقايضة» .

ومن بين العلماء الذين مارسوا التجارة أيضا الشيخ نجم الدين التمرتاشى، فرغم تضلعه فى بعض العلوم، ألا أنه «شغف بأسباب الدنيا وتعاطى بعض التجارات واشترى داراً عظيمة بدرب قرمز بين القصرين، واشترى الممالك والعبيد والجوارى وترونق حاله واشتهر أمره وركب الخيول المسومه وصار فى عداد الوجهاء» .

ورغم أن الشيخ أحمد السنبلاوى كان «إماماً عالماً مواظباً على تدريس الفقه والمعقول بالجامع الأزهر» ألا أنه كان «يحترف بيع الكتب، وله حانوت بسوق الكتبيين» . ورغم ذلك فكان «ملازماً على قراءة ابن قاسم بالأزهر كل يوم بعد الظهر، كما أخذ، عن الأشياخ المتقدمين، وإنفع به الطلبة» .

ويبدو أن إحتراف بيع الكتب، كانت مسألة تتواءم مع الحرص على إقتناء الكتب ذاتها، سواء من أجل الإطلاع أو البيع، فيشير الجبرتى، بأن هناك بعض المشايخ كانوا يفضلون العمل فى الصناعة أمثال الشيخ مصطفى جاد الذى أقبل على صناعة تجليد الكتب وتذهيبها وتعلم أصول هذه الصناعة على يد كبار المتخصصين حتى تفوق عليهم كما كان «يستسخ بعض الكتب ويبيعهها ليربح فيها وتعلم أصول هذه الصناعة على

يد كبار المتخصصين حتى تفوق عليهم ، وهكذا تعددت مصادر ثروة المشايخ ما بين إحتراف العلم وإحتراف التجارة.

جانب آخر، من جوانب ثروة المشايخ يتمثل فى الجانب الوظيفى غير التقليدى، حيث كان بعض المشايخ يعملون عند الأمراء المماليك كالشيخ محمد الهلباوى الشهير بالدمنهورى «إشتغل بالعلم حتى صار إماماً يقتدى به»، وكان «فصيحا مفوهاً أديباً شاعراً له باع طويل فى النظم والنثر والانشاء». وعندما تولى على بك الكبير حكم مصر «جعله كاتب إنشائه ومراسلاته وأكرمه أكراماً كثيراً» .

كذلك عندما بنى محمد بك أبو الذهب مسجده تجاه الأزهر إستعان بالشيخ محمد البنانى - من علماء الأزهر - «فى مهمة خزن الكتب» أى كان يعمل أميناً لمكتبة المسجد بالإضافة إلى «وظيفة التدريس مع المشايخ المقررين» .

ومن العلماء أيضاً من تولى حكم بعض القلاع أمثال الشيخ حسن الجبرتى، والد الشيخ عبد الرحمن، حيث كان صهر الشيخ حسن الجبرتى، الأمير على أغا، باش إختيار متفرقة المعروف بالطور وله قلاع الطور والسويس والمويلح. وبعد وفاة الأمير على فى عام ١١٣٧ هـ، تقلد الشيخ حسن حكم هذه القلاع فترة من الوقت. هذا وقد أمكن للكثير من أسر المشايخ أن تحصل على ثروات طائلة من جراء نظام الالتزام، فكثير من أسر المشايخ كانت لهم التزامات تدر عليهم مكاسب كبيرة .

ومن ناحية أخرى قد تمكنت بعض أسر المشايخ - إنطلاقاً من مكانتها الاجتماعية - من مصاهرة البكوات المماليك. فإزدادت ثراء على ثرائها مثل زواج الأمير محمد بك الموردي من ابنة الشيخ العنانى .

ويمكننا إرجاع إستمرار ثراء فئة المشايخ، طوال فترة الحكم العثماني المملوكي إلى علاقاتهم المستمرة مع الأمراء المماليك، الفئة الراجحة في البلاد، والثرية في الوقت ذاته والسخية تجاه المشايخ .

والواقع أن المالك أنفسهم كانوا يسعون إلى إستمرار هذه العلاقة وتوطيدها لحاجة المماليك المستمرة إلى المشايخ لمكانتهم الاجتماعية المرموقة في البلاد، وإمكانية إستخدامهم كوسيط بينهم وبين المماليك من أبناء جنسهم لحل خلافاتهم، أو بينهم وبين فئات الشعب المختلفة لإقرار حكمهم في البلاد، أو بينهم وبين الباشا العثماني كما سنرى .

ولعل تلك المكانة الاجتماعية التي كان يحظى بها المشايخ قد دفعت بعض الأمراء المماليك إلى التخلي عن الجندية والإمارة والانتظام في سلك الطلاب والعلماء، ومن هؤلاء الشيخ حسن المعروف بحسن الكاشف الذي ترك طبقة الأمراء، وحفظ القرآن وأصبح من مشاهير المشايخ .

وفي ختام حديثنا عن مصادر ثروة المشايخ لا يغيب عن البال أن بعض العلماء تمكنوا من إقتناء بعض ثرواتهم عن طريق الميراث، مع الأخذ في الإعتبار أصول فئة المشايخ وبصفة خاصة الأسر الثرية من هذه الفئة فمعظمهم أسر تنتمي في الأصل إلى فئة كبار التجار، الذين كانوا يحرصون على تعليم أبنائهم فظهر من صغارهم فئة العلماء. ولعل ما يلفت النظر في أواخر العصر المملوكي، تلك الظاهرة التي تتمثل في تحول المشايخ إلى شريحة فاعلة في النشاط الإقتصادي المملوكي. ويمكن حصر مظاهر النشاط فيما يلي :

أولا : كان لفئة المشايخ حقوق التنظر على أراضي الأوقاف الخيرية.

ثانياً: نظام الالتزام واشتغال بعض المشايخ به، وإكثار المشايخ من شراء الحصص من أصحابها المحتاجين بأقل من قيمتها .

ثالثاً : الإستثمار التجارى .

وهكذا فإن بعض العلماء كانت لهم أنشطة إقتصادية متنوعة، من نظارة الوقف وحيازة الالتزامات والعمل والتجارة، وهى أنشطة شغلتهم عن متابعة العلم والبحث مما جعل الجبرى يطلق عليهم إسم «مشايخ الوقت» .

وعلى ذلك نستطيع القول بأنه فى ظل الخراب الإقتصادى والتفكك الاجتماعى، وهما السمتان اللتان ميزتا أواخر القرن الثامن عشر، كانت فئة المشايخ من الفئات المحظوظة فى المجتمع المصرى، وذلك بالمقارنة مع غيرها من الفئات المطحونة التى يسميها الجبرى «أو ما بين العامة» و «حشرات الحسينية»

المواقف السياسية للمشايخ والعلماء فى العصر العثمانى المملوكى

لعبت فئة المشايخ دوراً مؤثراً فى هذا العصر، فلم تكن بمنأى عن الأحداث السياسية وإنما شاركت فى مسار هذه الأحداث بشكل أو بآخر . ويرجع ذلك إلى ثقافة المشايخ، ومنزلتهم الكبيرة فى نفوس الهيئة الحاكمة، وكذلك فى نفوس المحكومين .

كانت الوجاقات السبعة فى مصر، فى صراع دائم وخلافات مستمرة، ومن هنا كان لزماً على نقيب الأشراف والمشايخ التوسط لحل الخلافات بين هذه الوجاقات، ومن ثم كانوا يصدرون الفتاوى التى تساعد فى القضاء على تركية الخلافات بينهم .

غير أنه فى بعض الأوقات، كانت تحدث بعض الأزمات بين المشايخ

والحكام. فرغم استئثار الباشا العثماني بالسلطة في مصر، إلا أن ضعف سيطرته على المماليك كانت تحدث حالة من الفوضى في البلاد، يتعرض الأهالي خلالها لأعمال السلب والنهب من جانب الجند المماليك الناجم عن ضعف الأمن العام، وعدم قدرة القائمين على الأمن بإقرار الأمور في مصر.

ففي أربعينات القرن الثاني عشر الهجري، كانت الفوضى ضاربة أطناها في البلاد، وكان الجند المماليك ينهبون الأسواق «ويقتلون أعياناً من الناس بطريق بولاق وبوسط المدينة ... واجتمع الناس إلى العلماء بالأزهر والتمسوا منهم الذهاب إلى الباشا في شأن هذه الأحوال، فإعتذروا إليهم بأنهم ممنوعون من الطلوع إلى القلعة» .

وأيا كان الأمر، فقد كان هناك بعض العلماء، ممن يتسمون بحسن البيان كالشيخ أحمد الواعظ الشريف، وكان من أكابر العلماء، وكان بعض الأمراء المماليك، يحرصون على حضور دروسه «فيسبهم جهرأ ويشير إلى مثالبهم» .

ويبدو أن خلافات بعض المشايخ وصراعاتهم على مشيخة الجامع الأزهر والتدريس كانت سبباً في تدخل بعض الحكام في أمورهم، كذلك الفتنة التي حدثت بالجامع الأزهر بعد وفاة الشيخ محمد النشرتي في ٢٨ ذي الحجة سنة ١١٢٠هـ، فتنازع على المشيخة الشيخ النفراوي والشيخ القليني، وحدثت بين الفريقين معركة بالرصاص داخل الجامع الأزهر قتل فيها كثيرون. وتدخل الباشا وأقر القليني في المشيخة والتدريس وقام بنفي بعض المشايخ، وإيداع البعض الآخر السجون .

كما حاول بعض الحكام، كعلی بك الكبير، إستغلال بعض المشايخ،



كالشيخ حسن الجبرتي، والشيخ عبد الرحمن العريشي للتوسط لدى الدولة العثمانية، لعزل والي الشام عثمان بك بن العظم، بسبب إنضمام بعض المصريين المطرودين من مصر إليه، وبعث بهدية كبيرة إلى الباب العالي، ويعلق الجبرتي على ذلك بالقول «وغيره بذلك وضع قدمه بالقطر الشامي» .

وتتسم فترة الحكم العثماني المملوكي، بالفوضى السياسية والأخلاقية، ويبدو أن بعض الأمراء المماليك، كانوا يتدخلون في أمور لا تخصهم، كما أن بعض الأهالي أنفسهم، كانوا يلجأون إليهم للحد من نفوذ بعض المشايخ .

فقد حدث أن الشيخ حسن الجدوى المالكي قام بتطليق ابنة أخ الشيخ عبد الباقي العفيفي من زوجها في غياب، وزوجها بآخر. وبعد عودة زوجها ذهب إلى الأمير يوسف بك الكبير، من أمراء محمد بك أبي الذهب، وشكا الشيخ عبد الباقي «فأرسل إليه أعواناً أهانوه وقبضوا عليه، ووضعوا الحديد في رقبته ورجليه، وأحضره في صورة منكرة، وحبسه في حاصل أرياب الجرائم من الفلاحين فركب الشيخ على الصعدي العدوي، والشيخ الجدوى، وجماعة كثيرة من المتعممين، وذهبوا إليه، وخاطبه الشيخ الصعدي وقال: ما هذه الأفعال وهذا التباري، فقال له أفعالكم يامشايخ أقبح. فقال له هذا قول في مذهب المالكية معمول به فقال من يقول أن المرأة تطلق زوجها إذا غاب عنها وعندها ما تنفقه وما تصرفه ووكيله يعطيها ما تطلبه ثم يأتي من غيبته فيجدها مع غيره. فقالوا له نحن أعلم بالأحكام الشرعية. فقال لو رأيت الشيخ الذي فسخ النكاح، فقال الشيخ الجدوى، أنا الذي فسخت النكاح على قاعدة مذهبي، فقام على أقدامه.

وصرخ وقال والله أكسر رأسك، فصرخ عليه الشيخ الصعیدی وسبه وقال له: لعنك الله ولعن اليسرجی الذی جاء بك، ومن باعك ومن إشتراك ومن جعلك أميراً. فتوسط بينهم الحاضرون من الأمراء يسكنون حدثة وحدثهم، وأحضروا الشيخ عبد الباقي من الحبس، فأخذوه وخرجوا وهم يسبونهم وهو يسمعهم .

كما قبض يوسف بك على الشيخ عبد الرحمن العرايشی لأنه عندما كان وصياً على أولاد صهره وتركته، إتهمته زوجة المتوفى بإنتهاب ميراث زوجها فأمر يوسف بك بقتل الشيخ عبد الرحمن العرايشی. وعند ذلك تدخل الشيخ السادات فی الأمر وتم الإفراج عن الشيخ العرايشی .

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تكاتف المشايخ وقت الشدة، ومن أجل الحفاظ على طائفتهم ضد ظلم المماليك .

ويبدو أن الخلافات المستمرة بين الطوائف فی الأزهر كانت سمة من سمات ذلك العصر، وتلك ظاهرة عامة من مظاهر الفوضى الضاربة أطنابها فی طول البلاد وعرضها .

فقد حدث أن أعتدت طائفة الشوام، على طائفة الأتراك بالأزهر، فی أواخر ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ وقتلت بعض الأتراك. وتوجهت طائفة الأتراك إلى ابراهيم بك لتشكوا طائفة الشوام. وطلب ابراهيم بك إحضار الشيخ عبد الرحمن العرايشی «مفتی الحنفية والمتكلم عن طائفة الشوام، فأبلغه بهروب الجناء، وأبلغه بأسمائهم. فإستدعى ابراهيم بك الشيخ أحمد العروسی، شيخ الجامع الأزهر وبقية المشايخ، وطلب الشيخ عبد الرحمن العرايشی، «فتغيب ولم يجده، فإغتاز ابراهيم بك ومراد وعزلوه عن الإفتاء، وعينوا مكانه الشيخ محمد الحریری. وحثوا خلفه بالطلب ليخرجه

من البلدة منفياً، فتشفع فيه الشيخ السادات، وهرب طائفة الشوام بأجمعهم وسمروا رواقهم.

وعلى أية حال، إستمر الحكام فى ذلك العصر، يلجأون إلى المشايخ للتوسط بينهم وقت الأزمات، فقد كان الأمراء المماليك يستعينون بالمشايخ فى التوسط لعقد الصلح، عندما تقع الخلافات بين بعضهم البعض.

فيروى الجبرتى، أنه فى أوائل المحرم سنة ١١٩٨ هـ، كان الصراع على أشده بين مراد بك وإبراهيم بك. وفى خلال تلك الفترة، تولى باشوية مصر محمد على باشا واتفق رأى إبراهيم بك والأمراء الموالين له «على إرسال محمد أفندى البكرى والشيخ أبى الأنوار والشيخ السادات والشيخ أحمد العروسى شيخ الجامع الأزهر، إلى مراد بك ليأخذ خاطره ويطلبوه للصلح، ويرجع إليهم ويقبلوا شروطه، فلما سافروا إليه وواجهوه ركعوا له فى الصلح، فتعلل بأعذار وأخبر أنه لم يخرج من مصر إلا هروباً وخوفاً على نفسه، فإنه تحقق عنده توافقه على عذره، فإن ضمنتم وحلفتم لى بالإيمان أنه حصل لى منهم ضرر، وافقتكم على الصلح، وإلا فدعونى بعيداً عنهم».

ولما كان من المعروف غدر المماليك، ونكتهم للعهود، لذا فقد تحفظ المشايخ فى موقفهم تجاه الأمراء المماليك، قائلين لمراد بك «لسنا نطلع على القلوب حتى نحلف ونضمن، ولكن الذى نظنه ونعتقده عدم وقوع ذلك بينكم لأنكم أخوة ومقصودنا الراحة فيكم وبراحتكم ترتاح الناس وتأمين السبل».

والواقع أن الأهالى، قد عانوا كثيراً من الصراع الدائر بين أمراء المماليك، وكان مع مراد الغز والأجناد والعربان والغوغاء من أهل الصعيد

والهواره وهولاء كانوا يحدثون الرعب فى قلوب الأهالى، ويوقعون بهم أشد أنواع المظالم «حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم، واشتد كriebهم وطفشوا من بلادهم، فحولوا الطلب على الملتزمين، وبعثوا لهم المعينين فى بيوتهم، فأحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك، مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك وتتبع من يشم فيه رائحة الغنى ويحبس ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه» .

ويبدو أن خطورة هذه الأحوال بالنسبة للفقراء أو الأغنياء على حد سواء، حركت مشاعر المشايخ فى التدخل لإنجاز الصلح بين هذين الفريقين المتحاربين من الأمراء للتخفيف من ويلات الأهالى .

وبمجرد إتمام الصلح بينهما (مراد وإبراهيم) إشتد عودهما، وتم لهما عزل الباشا العثمانى فى ١٥ ذى الحجة سنة ١١٩٨ هـ «أرسل مراد بك إلى الباشا وأمره بالنزول إلى قصر العينى معزولاً، وتولى مراد بك قائم مقام فكانت ولاية هذا الباشا «محمد باشا» أحد عشر شهراً سوى الخمسة أشهر التى أقامها بئر الاسكندرية» .

ومن إستقرار حوليات الجبرتى، يتضح عدة أمور :

أولاً : إن أهل مصر كانوا بعيدين حتى ذلك الوقت عن المشاركة فى أى دور من أدوار الصراع أو حسم الأمور، واستبعدت الجندية كمهنة لأى مصرى .

ثانياً : إستمرار مصر تحت السيطرة المملوكية .

ثالثاً : تلبية المشايخ لفرص التدخل للتوسط بين المماليك المتحاربين مع بعضهم البعض، أو بينهم وبين الرعية، كمحاولة من المشايخ لإثبات وجودهم .

رابعاً: الظلم الواقع على الطبقات الفقيرة فى المجتمع المصرى، من جراء خراب الاقاليم، وانقطاع الطرق، فقد الأمن، حتى أن الناس على حد قول الجبرتى، كانوا «يأكلون ما يتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره، واشتد بهم الحال، حتى أكلوا الميتات من الخيل والجمال» .

ومن هنا لم يترك المشايخ أية فرصة تسنح لهم، للتدخل لإقرار أمر من الأمور لاسيما، وقد إزدادات مظالم مراد بك الذى «بث المعينين لطلب الكلف الخارجة عن المعقول، فإذا إستوفوها طلبوا حق طرقهم، فإذا إستوفوها، طلبوا المقرر وكل ذلك طلباً حثيثاً ، وإلا أحرقوا البلدة ونهبوها عن آخرها» .

وعند ذلك، تدخل المشايخ للتوسط، لمنع الظلم عن الأهالى، فى تلك الأمور السالفة الذكر كما تدخل المشايخ للحد من عسف كاشف الغربية، الذى إشتط فى فرض الإتاوه على الأهالى، خلال مولد أحمد البدوى، حيث تمكن الشيخ الدردير من تهدئة الموقف .

ويأتى موقف المشايخ ودورهم المؤثر خلال فترة الحملة العثمانية البحرية، على الاسكندرية بقيادة القبطان حسن باشا خلال الفترة من يوليو سنة ١٧٨٦ إلى سبتمبر ١٧٨٧ والتى أرسلتها الدولة العثمانية، لتأديب المماليك لرفضهم إرسال الخراج والغلال إلى الحرمين، وعودة الهيمنة العثمانية لمصر .

إجتمع الأمراء المماليك، واتفقوا مع الباشا «على كتابة عرضحال من الوجاقلية والمشايخ يذكر فيه أنهم أقلعوا وتابوا، ورجعوا عن المخالفة والظلم والطريق التى إرتكبوها، وعليهم القيام باللوازم، وقرروا على أنفسهم مصلحة يقومون بدفعها لقبطان باشا، والوزير وباشا جده وقدرها

ثلثمائه وخمسون كيساً .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن، بعد إستقراء حوليات الجبرتى حبال موقف المشايخ، تجاه هذه القضية: هل كانت الدولة العثمانية، تتصور أن يقوم المشايخ بإعتبارهم العنصر المؤثر الفعال فى القاعدة الجماهيرية العريضة من الشعب المصرى بإثارة مشاعر الرعية على الثورة؟

ففى إعتقادنا، إن مبدأ الثورة، لم يكن وارداً فى حسابان المشايخ على الإطلاق فلماذا يثور المشايخ، وهم فئة محظوظة فى البلاد، بالقياس بالفئات الأخرى المطحونة فالمشايخ ليست لهم مصلحة فى قيام ثورة أو حتى التفكير فى مخالفة الحاكم، أو إثارة مشاعره حرصاً على مصالح فئتهم وإمتيازاتهم فى المجتمع .

ودليلنا على ذلك، أن المشايخ أنفسهم، هو أول من دافعوا عن المماليك، واتبعوا أسلوب التهذئة، ولا نقول الإستكانة، حرصاً على علاقاتهم الطيبة مع الأمراء المماليك، أصحاب الحظوة والكفة الراجحة فى البلاد، لأنهم يدركون قوتهم وسطوتهم فى مصر .

هذا فضلاً عن أن المشايخ، كانوا يعتمدون على رعاية ومنح وعطايا الطبقات والفئات الأعلى فى المجتمع المملوكى، فكانوا لذلك مرتبطين ببيوت المماليك وبيوت التجار، حيث كانوا يقومون بتعليم أفراد البيت، أو يقرأون القرآن فى المناسبات ويقبلون العطايا فى شكل رواتب شهرية، وفى شكل هدايا وعلى ذلك يمكن إعتبار فئة المشايخ جزءاً من الظاهرة المملوكية فى بعض جوانبها .

فالمشايخ عندما إجتمع بهم إبراهيم، صبيحة اليوم التالى، لإتفاقه مع الباشا، وبحضور المشايخ أنفسهم، تفهموا جيداً الموقف وشرعوا فى كتابة

العرضحالات إحداها للدولة، وآخر لقبطان باشا بالمهلة حتى يأتى الجواب وأخر لباشه جده. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان الأمراء المماليك أنفسهم، يعترهم شك فى أن المشايخ والإشراف لن ينتهزوا فرصة قدوم الحملة العثمانية ويثوروا عليهم لمعرفة تمام بطاقة المشايخ ونواياهم، فقد كان دورهم واضحاً، وهو العمل على تهدئة الجماهير الشعبية لحساب النظام القائم، وفى الوقت نفسه العمل على رد المظالم التى تلحق بطائفتهم.

واستمر الأمراء فى تهديد الباشا، بضرورة مغادرة القبطان الإسكندرية محذراً أياه بأن لم يغادر القبطان الأسكندرية «فلا نشهل حج ولا صرة ولا ندفع شيئا وهذا آخر الكلام» .

استدعى الأمراء المماليك كلا من «الشيخ البكرى والشيخ السادات والشيخ العروسى والشيخ الدردير والشيخ الحريرى، وقابلوا الباشا، وعرضوا عليه العرضحالات .... وأرسلوها صحبة سلحدار الباشا والططرى وواحد أغا ودفعوا لكل فرد منهم ألف ريال» .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة، فى هذه المسألة إلتجاء الأمراء والمماليك إلى المشايخ، وجعلهم ضامين لهم فى الإتياف الذى عرضوه على الباشا .

فعندما توسل مراد الباشا بالقول «يا سلطان نحن فى عرضك فى تسكين هذا الأمر ودفعه عنا، ونقوم بما علينا ونرتب الأمور، وننظم الأحوال على القوانين القديمة، فقال الباشا، ومن يضمنكم ويتكفل بكم، قال أنا الضامن لذلك، ثم ضمانى على المشايخ والإختيارية» .

ومن القرائن التى تؤيد الإستنتاج الذى توصل اليه الباحث إليه، هو أن

المشايع لم تكن لديهم النية فى إثارة الشعب ضد المماليك، فى أى وقت ما، تلك الوثيقة التى أوردتها الجبرتى فى كتابه، والتى أشار فيها إلى المحاولات التى بذلها القبطان حسن باشا، لإستغلال قوة تأثير المشايخ على العامة والقيام بالثورة ضد الأمراء المماليك. تشير الوثيقة إلى إجتماع تم بين القبطان حسن باشا والمشايع بئر رشيد، وأن الشيخ العروسى قال لحسن باشا «يا مولانا رعية مصر قوم ضعاف، وبيوت الأمراء مختلطة ببيوت الناس، فقال لا تخشوا من شيء.... ثم قال، كيف ترضون أن يملككم مملوكان كافران وترضونهم حكماً عليكم ويسومونكم بالعذاب والظلم، لماذا لا تجتمعوا عليهم وتخرجوهم من بينكم، فأجابه إسماعيل أفندى الخلوتى بقوله يا سلطان هولاء عصبة شديدة البأس ويدا واحدة. .

ويتضح من هذه الوثيقة محاولة العثمانيين إستغلال الدين كسلاح ضد الأمراء المماليك لتشيويه صورتهم فى مخيلة الشعب المصرى، على إعتبار أن الدين الركيزة والأساس فى تلك المرحلة. كما يتضح أيضاً من هذه الوثيقة، عدم إهتمام المشايخ بكلام العثمانيين، أو التأثير بأقوالهم، فقد أحس القبطان حسن باشا بذلك، فى حوار مع المشايخ حيث أمرهم بالإنصراف وقال لهم «فى غد أكتب لكم مكاتبة للرعية تقرأونها على الملأ فى الجامع الأزهر. فقال الشيخ العروسى : هذا أمر لا يمكننا فعله فى هذا الوقت. فقبل عذره وقال يكفى الإستفاضة. ثم تركهم يومين، وكتب لهم مكاتبات وسلمها ليد سليمان بك الشابورى وأمرهم بالإنصراف، فودعوه وساروا وأخفيت تلك المكاتبات. .

وفى أثناء ذلك، كان إبراهيم بك يحاول إقتحام القلعة، مقر الباشا، فلم



يتمكن من ذلك، فاضطر إلى الخروج من القاهرة، وانضم إليه مراد بك الذى عاد توا من هزيمته من فوه واتجها إلى الوجه القبلى .

أما الباشا، فإستدعى «القاضى والمشايخ، فطلع البعض وتأخر إلى الصباح وبات السيد البكرى عند الباشا، بباب العزب، وكان له بها مندوحة ذكرها بعد ذلك الباشا لحسن باشا، وشكره عليها وأحبه وذهب للسلام عليه عند قدومه دون غيره من بقية المشايخ. فلما أصبح نهار الأربعاء، طلعوا بأجمعهم وكذلك جماعة الوجاقلية، ونصب الباشا البيرق، فطلع عليه جميع الألفاضات والتجار، وأهل خان الخليلى وعامة الناس، وظهرت الناس المخيفون والمستضعفون والذين أنحلهم الدهر والذى لم يجد ثياب زيه إستعار ثيابا وسلاحا، حتى إمتلأت الرميلة وقراميدان من الخلائق» .

ويستبين من كلام الجبرتى هذا، قوة الأشراف، حيث كان العثمانيون يدركون مكانتهم ونفوذهم الدينى فى المجتمع المصرى، وأنهم لا شك ناقمون على الأمراء المماليك لإغتصابهم إيرادات الأوقاف الخيرية التى ينتظرون عليها، وكانوا يأملون فى إمكانية الأشراف تحريك فئات الشعب ضد المماليك .

والحقيقة أن الأمراء المماليك أنفسهم، كانوا يخشون الأشراف بدليل أنهم، عندما تأكدوا من وصول الحملة البحرية العثمانية إلى الاسكندرية فى يوليو ١٧٨٦، طلبوا من الأشراف المحافظة «وكف الرعية عن أمر يحدثونه أو قومه أو حركة فى مثل هذا الوقت». وكان المماليك يخشون ذلك تماماً وبصفة خاصة «لما أشيع أمر الفرمانات التى أرسلها الباشا للمشايخ» يحثهم فيها على قتال المماليك .

والواقع أن المماليك كانوا على ثقة من أن رجال الأزهر والعلماء والأشراف لن ينتهزوا فرصة قدوم الحملة العثمانية ويثوروا عليهم لدرجة دفعتهم إلى الإستمرار فى غيهم وإستهتارهم، واستيلائهم على بعض المراكب المعدة أصلا لزيارة السيد البدوى، وتم تخصيصها لحمل الأسلحة والذخيرة .

وهنا يلجأ الأمراء المماليك إلى المشايخ، فعندما علموا بوصول حسن باشا إلى ساحل بولاق «أرسلوا مكاتبة إلى المشايخ والوجاقات يتوسلون بهم فى الصلح، وأنهم يتوبون ويعودون إلى الطاعة» .

وعلى ذلك، فتحت أبواب القلعة، وإطمأن الناس، ونزلوا إلى دورهم وشاع الخبر بذهاب الأمراء المصرية إلى جهة قبلى، وسماهم الجبرتى منذ هذه اللحظة «بالأمراء القبالي» .

أما القبطان حسن باشا، فقد زار الأزهر، ثم المشهد الحسينى والتقى بمشايخ الأزهر وغيرهم من التجار، وبدأ على الفور مصادرة ممتلكات الأمراء القبالي .

غير أن المشايخ إعترضوا على تصرفات السلطات العثمانية، عندما ألقت القبض على زوجة ابراهيم بك، فى ١٦ أغسطس سنة ١٧٨٦ وتشفعوا عند القبطان حسن باشا فى إطلاق سراحها .

وكذلك عندما أراد حسن باشا بيع أولاد وزوجات الأمراء المماليك الفارين تشفع لهم عند القبطان الشيخ أحمد الدردير والشيخ محمد الحريرى والشيخ أحمد العروسى وتعرضوا فى سبيل ذلك للإهانة من جانب القبطان وقالوا له «إنما نحن شافعون، والواجب علينا قول الحق، كما خاطبه الشيخ السادات «أنت أتيت إلى هذه البلدة وأرسلك السلطان إلى إقامة العدل

ورفع الظلم كما تقول أو لبيع الأحرار وأمهات الأولاد وهتك الحرم، فقال القبطان هولاء أرقاء لبيت المال فقال له لا يجوز ولم يقبل به أحد .

وان دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن الجبرتى، كان يكبر فى العلماء هذه المواقف السياسية الرائعة. والواقع أن المشايخ، كانوا بمثابة القاسم المشترك الأعظم، فى الأحداث السياسية فى مصر العثمانية. ودليل الباحث على ذلك، أن الأحداث السياسية، كانت تفرض نفسها عليهم للمشاركة فيها ولا يمكن إنكار دورهم المؤثر تجاه الأحداث .

وكانت الدولة العثمانية تبجل المشايخ وتقدر دورهم فى مشاركة السلطات فى إقرار الأمن وإقرار الأمور فى مصر، والقضاء على الفتن الداخلية. وكان حسن باشا، يدرك ذلك تماما ، فمعظم الدواوين التى عقدها، كان يدعو المشايخ إليها، ومن بينها تقليد إسماعيل بك مشيخة البلد وحسن بك إمارة الحج فى ٧ محرم سنة ١٢٠١هـ وفى الأوقات التى تنتصر فيها القوات العثمانية على الأمراء القبالي، كان حسن باشا يسارع بالاتصال بالمشايخ لإبلاغهم بأنباء الانتصارات هذه حيث أرسل المبشرين إلى الأعيان كالشيخ البكرى والشيخ السادات وأكابر الوجاقات وحضروا جميعا للتهنئة. كما شارك المشايخ فى مفاوضات الصلح مع الأمراء القبالي، فى الجمعيات والدواوين التى عقدت بحضور الأمراء المماليك الموالين له، حيث إستقر الأمر بينهم فى رأى فى أول شعبان ١٢٠١هـ أن يرأسلوهم (الأمراء القبالي) فى الصلح، وأن يقيموا فى البلاد التى كانت فى حوزة إسماعيل بك وحسن بك، بشرط أن يرسل الأمراء القبالي كلا من أيوب بك الكبير والصغير وعثمان بك الأشقر وعثمان بك المرادى إلى مصر بمثابة رهائن «وكتبوا بذلك مكاتبات وأرسلوها صحبة محمد أفندى

المكتوبى كاشف قنبور والشيخ سليمان الفيومى .

ورغم الدور الواضح للمشايخ ومحاولاتهم تهدئة الجبهة الداخلية، إلا أن السلطات الحاكمة كانت دائمة الشك فى نوايا المشايخ. فيبدو أن إسماعيل بك شيخ البلد، أمام حاجته إلى المال لقتال الأمراء القبالي، قد عسف بالرعية وفرض عليهم مبالغ كبيرة من المال، وامتد الظلم إلى كافة فئات الشعب - وعلى حد قول الجبرتى «إشتد العسف فى الرعية بسبب طلب السلف وتعدى الحال إلى بياعين المخلل وتضرر الفقراء من ذلك». فتجمع عدد كبير من الأهالى فى ١٥ محرم ١٢٠٢ هـ «وحضروا إلى الجامع الأزهر وضجوا واستغاثوا من هذا النازل، وحضر الشيخ العروسى، فقاموا فى جهة وأرادوا قفل أبواب الجامع، فمنعهم من ذلك، فصاحوا عليه وسبوه وسحبوه بينهم إلى جهة رواق الشام فمنع عنه المجاورون وأدخلوه إلى الرواق ودفعوا عنه الناس وقفلوا عليه باب الرواق وصحبته طائفة من المتعميمن، وكتبوا عرضاً إلى إسماعيل بك بسبب ذلك، وأرسلوه صحبة الشيخ سليمان الفيومى. وانتظروا حتى رجع إليهم، ومعه تذكرة من إسماعيل بك مضمونها الأمان والعفو عن الطوائف المذكورة، وفيها أن هذا المطلوب، وإنما هو على سبيل القرض والسلفة من القادر على ذلك» .

غير أن الأهالى كانوا لا يصدقون وعد شيخ البلد، ومن ثم إستمروا فى ثورتهم وقام الشيخ «وركب وحوله الجم الغفير والغوغاء وبعض المجاورين يدفع الناس عنه بالعصى والعامه يصيحون عليه ويسمعونه الكلام الغير اللائق إلى أن وصل إلى باب زويله فنزل بجامع المؤيد، وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بهذا فحنق إسماعيل بك، وظن أنها مفتعله من الشيخ وأنه هو الذى أغراه على هذه الأفعال، فأجابه الرسل، وحلفوا له ببراءته

عن ذلك وليس قصده إلا انخلاص منهم» .

وبعد الثورة بيومين واصلت السلطات مطالبة الأهالى بالمقرر عليهم « فلم يجدوا بدا من الدفع... وتطرق الحال إلى باقى الناس حتى بباعين الفسيخ» .

ويتضح من النص السابق عدة أمور :

- أولاً : الوضع السيئ والمتردى للأحوال التى يعيشها الشعب المصرى .
- ثانياً : الظلم الفادح الواقع على أفراد الشعب، وخاصة الفئات الفقيرة .
- ثالثاً : إلتجاء عامة الشعب إلى المشايخ، وعلى رأسهم شيخ الجامع الأزهر عنهم يجدون آذاناً صاغية، ولكن دون جدوى .
- رابعاً : شكوك المماليك فى نوايا المشايخ .

وفى تلك الفترة، كان الأمراء القبالى يتأهبون لترك أسبوط والعودة إلى القاهرة، فاجتمع الباشا العثمانى (الجدوى) بشيخ البلد (إسماعيل باشا) والمشايخ للمشاركة فى رأى فى هذه القضية وسأل المشايخ، عما إذا كان الواجب قتال المماليك، بعد أن نقضوا عهد السلطان وغادروا أماكنهم، فقالوا : نعم .

وكان المشايخ لا يودون فى إستقدام الدولة العثمانية لمزيد من العساكر العثمانية، نظراً لما تتصف به من أعمال السلب والنهب، والتعود على الشغب والفوضى، فعندما رغب إسماعيل بك فى الإستعانة بهذه القوات، حيث حث المشايخ على ذلك بالقول «أكتبوا إلى الدولة العثمانية يرسلوا لنا عساكر فقال الشيخ العروسى لا يحتاج إلى ذلك، فإن العساكر الرومية لا تنفع بين العساكر المصرية، والأولى إستجلاب خواطر الجند بالإحسان

إليهم، والذي تعطوه للأغراب أعطوه لأهل بلادكم أولى، .

غير أن الدولة العثمانية سرعان ما إستجابت لرأى حكامها فى مصر، وأرسلت قوة عسكر الأرنؤود تقدر بنحو ألف جندى، وصلت إلى مصر فى ١٧ رجب ١٢٠٢ هـ. أما بالنسبة لمفاوضات الصلح مع الأمراء القبالى فقد أرسلوا إلى المشايخ نسخة من الخطاب الذى بعثوا به إلى الباشا، ومضمونه أن نقض الحال لم يكن من جانب الأمراء وإنما من جانب الباشا وإتباعه الممالك وجاء فى رد الأمراء القبالى أن «النقض حصل منكم بتسفير إخواننا الرهائن وذهابهم مع قبطان باشا إلى الروم، وما فعلتم فى بيوتنا وحرينا ولما حصل ذلك إحتد البعض منا وذهبوا إلى بحرى، فركبنا خلفهم نردهم، فلم يمثلوا فأقمنا معهم، وكلام هذا معناه، فلما قرأوا ذلك بحضرة الجميع إقتضى الرأى كتابة مراسلة أخرى من الباشا ومن المشايخ، وفيها الملاطفة فى الخطاب والإعتذار وأرسلوها وأخذوا فى الإهتمام والتشهيل» .

ويتضح من النص السابق إهتمام المشايخ بمحاولة تهدئة خواطر الأمراء القبالى كمحاولة لتهدئة الموقف فى البلاد، وفى نفس الوقت الإعداد للمواجهة العسكرية مع الممالك .

على أية حال فقد تم تكليف الشيخ أحمد يونس للتوجه إلى الأمراء القبالى ومعه الخطاب الذى أعده المشايخ لإحتوائهم .

غير أن الأمراء أصروا على الرجوع إلى القاهرة. «وفى رأيهم أن الباشا والوجاقلية والمشايخ ليس لهم أية علاقة فى شيء من ذلك، وليس لهم إلا أمراء تخدمهم أيا من كان». وأوضح الشيخ أحمد يونس للباشا بأنه إذا أعطاهم «من الأسكندرية إلى أسوان ما يرضيهم إلا دخول مصر» .

وكان الأمراء القبالي يطلبون أن يكون لهم من طهطا إلى قبلى وطلبوا حريمهم «وأن يردوا إليهن ما أخذوا من بلادهن وكذلك يطلبون أتباعهم» .

وكان الأمراء القبالي يثقون فى المشايخ بدليل أنهم إشتروا للصلح حضور بعض المشايخ، «نتوافق معهم على أمر يحسن السكوت عليه» . وأيا كان الأمر، فقد شارك المشايخ فى كل مفاوضات الصلح التى تمت كمحاولة لإقرار الصلح النهائى بين الباشا والأمراء المماليك من أنصاره من ناحية والأمراء القبليين من ناحية أخرى. وكان المشايخ القاسم المشترك الأعظم فى كل هذه المفاوضات، وبناء على رأى المجتمعين بالديوان من الأمراء والمشايخ وبحضور الباشا تم الإتفاق على إرسال الشيخ محمد الأمير إلى الأمراء القبالي للتعاهم معهم، وخاصة بعد تفاقم الموقف فى مصر، من جراء تهديد الأمراء القبالي وانعدام الأمن فى مصر كلية .

صحيح أن هذه المفاوضات قد فشلت، لتشدد كل من الجانبين فى موقفه بحيث لم تكن هناك مرونة فى شروط كل من الجانبين، إلا أنها تدل على مشاركة المشايخ فى محاولات إقرار الأمن وتجنب البلاد ويلات الحرب والدمار. وعند ذلك، تم عقد الديوان بحضور المشايخ، وأبلغ الباشا، بأنه لديه فتوى من شيخ الإسلام باستانبول على جواز قتال الأمراء المماليك القبالي وطلب من العلماء المصريين إصدار فتوى مماثلة. فاجتمع الشيخ العروسى شيخ الجامع الأزهر بالعلماء فى الأزهر وكتب فتوى للباشا «بجواز قتالهم ودفعهم ويجب على كل مسلم المساعدة» .

وواضح فى هذه المرحلة، أن فئة المشايخ، قد ألفت بنفوذها إلى جانب السيطرة العثمانية كما وصل مرسوم من الدولة العثمانية فحواه «الحث والأمر والتشديد على محاربه الأمراء القبالي وطردهم وإبعادهم، فلما فرغوا

من ذلك تكلم الشيخ العروسى وقال أخبرونا عن حاصل هذا الكلام فإننا لا نعرف بالتركى فأخبروه فقال: ومن المانع لكم من الخروج، وقد ضاق بالناس ولا يقدر أحد من الناس أن يصل إلى بحر النيل.... وحضرة إسماعيل بك مشغل ببناء حيطان ومتاريس وهذه ليست طريقة المصريين فى الحروب، بل طريقته المصادمة وإنفصال الحرب فى ساعة أما غالب أو مغلوب، وأما هذه الحال فإنه يستدعى طولاً وذلك يقتضى الخراب والتعطيل ووقف الحال، فقال الباشا: أنا ما قلت لكم هذا الكلام أولاً وثانياً، هيا شهلوا أحوالكم ونبهوا على الخروج يوم الاثنين وأنا قبلكم .

ويتضح من النص السابق حرص المشايخ على إنهاء المعركة وحسمها بسرعة، حرصاً على إقرار الأمور فى البلاد، كما يتضح ضيق المشايخ وتبرمهم من الأوضاع القائمة فى مصر وازدياد الأسعار، هذا بالإضافة إلى زيادة الكلف وحق الطرق والفرد التى فرضها الباشا وبطانته على الرعية فى مصر، وكان مقدار الفردة مائة دينار وعشرة على كل بلدة. ولقد إعترض المشايخ على هذه الفرد ، كما إعترضوا على الظلم الواقع على الأهالى، من جراء هذه الكلف والمفارم. واستمرت شكوى الباشا وأتباعه من هولاء الأمراء بسبب نقضهم للصلح، فعمل الباشا ديواناً فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٠٣هـ، جمع فيه المشايخ والقاضى والاختيارية وقال أن «هولاء الجماعة كل يوم لهم صلح ونقض وتلاعب وأضاف الباشا بأنهم يقولون فى جوابهم نحن عصاه وقطاع طريق، وحيث أقروا على أنفسهم بذلك، وجب قتالهم أم لا، فقال القاضى والمشايخ يجب قتالهم بمجرد عصيانهم وخروجهم عن طاعة السلطان. فقال، إذا كان الأمر كذلك، فإنى أكتب لكم مكاتبة، وأقول لهم أما أن تراجعوا وتستقروا على ما وقع



عليه الصلح، وأما أن أجهز لكم عساكر، وأنفق عليهم من أموالكم، ولا أحد يعارض فيما أفعله، وألا تركت لكم بلدتكم وسافرت ولو من غير أمر الدولة، فقالوا جميعاً نحن لا نخالف الأمر .

وكان الأمراء القبالي، قد أقاموا من قبل جسراً على النيل واستعدوا للقتال غير أنهم أمام تهديدات الباشا المستمرة، والتي وصلت إلى حد التهديد بالقبض على نساءهم وأولادهم، إمتثلوا للأمر وجنحوا للسلم «ووافقوا على أن تكون حدودهم من منفلوط إلى أسوان فعمل الباشا ديوانا فى صباحها، وذكروا محضرا بذلك، وختموا عليه، وأرسلوه صحبة مصطفى كتحدا باشا إختيار عربان، وتحقق رفع الجسر وورود بعض المراكب وإنجلت الأسعار قليلا» .

وفى الثانى من ذى القعدة سنة ١٢٠٢هـ، ثارت جماعة الشوام وبعض المغاربة بالأزهر على الشيخ العروسى، بسبب الجراية، وأغلقوا فى وجهة باب الجامع ومنعوه من الخروج ، إلا أنه تمكن من الإفلات منهم. وفى صباح اليوم التالى أمروا الناس بإغلاق المحلات، واستمروا فى إثارة الشغب والفوضى، وعندما إشتكى الشيخ العروسى إلى إسماعيل بك (شيخ البلد) قال له إسماعيل «أنت الذى تأمرهم بذلك وتريدون تحريك الفتن علينا، ومنكم أناس يذهبون إلى أخصامنا ويعودون فتبراً من ذلك، فلم يقبل وذهب أيضاً وصحبته بعض المتعممين إلى الباشا بحضرة إسماعيل بك، فقال الباشا مثل ذلك، وطلب الذين يثيرون الفتن من المجاورين ليؤدبهم وينفيهم، فمانعوا فى ذلك، ثم ذهبوا إلى على بك الدفتردار، وهو الناظر على الجامع فتلافى القضية وصالح إسماعيل وأقروا لهم الأخباز بعد مشقة وكلام من جنس ما تقدم وامتنع الشيخ العروسى من دخول الجامع

أياماً وقرأ دروسه بالصالحية، .

ويتضح من النص :

أولاً : أن الباشا وشيخ البلد وأتباعه من الأمراء المماليك، كانوا يشكون فى موقف المشايخ تجاه الصراع الدائر بينهم وبين الأمراء القبالي .

ثانياً : أن المشايخ أنفسهم، كانوا يشكون فى قدرة الباشا وأتباعه فى التغلب على الأمراء القبالي ومن ثم كانت علاقاتهم مستمرة بالفعل مع الأمراء القبالي لعلهم يعودون إلى القاهرة ويتسلموا زمام الحكم .

ثالثاً : خوف الأتراك المستمر من المشايخ ومن إمكانياتهم تحريك الجماهير ضد السلطة الحاكمة .

رابعاً : وقوف المشايخ المستمر إلى جانب الجماهير الثائرة، ضد السلطات القائمة، بدليل رفض المشايخ تسليم الثائرين - خوفاً من زيادة إشتغال الفتنة - وإمتثال السلطات الحاكمة لرأى المشايخ.

ولم تكن هذه هى المرة الأولى، التى يتدخل فيها المشايخ لحسم الفتنة تجنباً لزيادة سفك الدماء، فقد سبق لهم التدخل لفض الإشتباك بين الحجاج المغاربة والعساكر القليونية فى ١٥ رمضان ١٢٠٢هـ والذى نجم عنه قتل البعض من الجانبين، فتدخل الشيخ العروسى والشيخ محمد الجوهري، وطلبوا من إسماعيل بك شيخ البلد منحهم الأمان ففعل .

ومن المواقف السياسية الهامة للمشايخ فى العصر العثمانى المملوكى، موقفهم من إنتفاضة المحرم سنة ١٢٠٥هـ، ففى ١١ محرم كثر تعدى أحمد

أغا الوالى على أهل الحسينية ، وتكرر إيذاؤه لإناس منهم بالحبس والضرب وأخذ الأموال ونهب البيوت وفى اليوم التالى ١٢ محرم، أرسل بعض أعوانه للقبض على أحمد سالم الجزار شيخ طائفة البيومية، وله كلمة وصوله بتلك الدائرة «فثارت طوائفه على أتباع الوالى ومنعوه منهم وتحركت حميتهم عن ذلك، وتجمعوا وانضم إليهم جمع كثير من أهل تلك النواحي وغيرها وأغلقوا الأسواق والدكاكين وحضروا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول، وقفلوا أبواب الجامع وصعدوا على المنارات وهم يصرخون ويصيحون ويضربون على الطبول، وأبطلوا الدروس، فقال لهم الشيخ العروسى أنا أذهب إلى إسماعيل بك، فى هذا الوقت وأكلمه فى عزل الوالى، ونخلص منهم بذلك». وذهب إلى إسماعيل بك، فأعتذر أولاً، ثم بعد إصرار المشايخ على عزل الوالى، قبل ذلك ووافق الباشا على ذلك وتم عزل الوالى والأغا وعينوا آخرين بدلا منها .

وهكذا يتضح من النص السابق، القوة الحقيقية المتمثلة فى جماعة المشايخ حيث أصبح لهم فى صوء هذه الإنتفاضة الشعبية الكلمة المسموعة فى خضم الأحداث الخطيرة، ولا أدل على ذلك من إصرارهم على عزل الوالى، وقد تحقق لهم ذلك .

ونختم المواقف السياسية للمشايخ فى العصر العثمانى المملوكى، بدورهم فى إجبار الأمراء المماليك على التوقيع على حجة ١٧٩٥م، تلك الحجة، التى تمثل تحول المشايخ من التوسط الهادئ إلى التحرك الجماهيرى المحدد الأهداف وتجلى ذلك عندما تزعم الشيخ الشرقاوى الجماهير ضد الضرائب المستحدثة. وقد شعر المماليك أن هذا الرفض الصلب الذى إتخذه المشايخ، قد يؤدى إلى إهتزاز حكمهم، فأخذوا يستحثون

المشايع للعدول عن الإضراب الشامل الذى دعوا إليه، ولكنهم تمسكوا بموقفهم، مما إضطر الممالك إلى قبول الشروط التى فرضها المشايخ والحكم بمقتضاها .

وتتلخص هذه الحجة، فى طلب المشايخ والتجار الأمان وعدم فرض أى ضريبة دون إستشارتهم، وإستئناف الواصلات المقطوعة. ولا يغيب عن البال، أن هذه المطالب لصالح فئة المشايخ والتجار فى المحل الأول، حيث إستفاد منها المشايخ والتجار، أكثر من العامة، لأن الضرائب التى تراجع أمراء الممالك تمس فرضها، كانت عن مستغلى الأراضى الزراعية وهم الفئة الثرية فى البلاد. كما أن منع الجنود من السرقة والنهب لن يمس منطقيا سوى من لديه ما يخاف عليه، وهم أصحاب الطبقة الثرية فى البلاد (المشايع والتجار) .

الدور السياسى للمشايع والعلماء فى ظل الوجود الفرنسى (١٧٩٨ - ١٨٠١).

أما عن الدور السياسى للمشايع فى أثناء فترة الإحتلال الفرنسى لمصر، فنلاحظ أن التمزق السياسى كان يغمر مصر فى تلك المرحلة، فالإمبراطورية العثمانية كانت تعاني ألوانا من الإضطراب فى مختلف الأنحاء، وكان هناك نزاع بين الممالك بعضهم البعض، وبين الممالك والعثمانيين. وكانت مواقفهم فى مواجهة قوى الغرب مواقف غير قوية إستبدوا بالناس، وإستغلوا مرافق البلاد، وأهملوا وسائل الدفاع عن البلاد. ومن هنا فقد حدث فراغ كبير فى قيادة الشعب تقدم المشايخ لملأ هذا الفراغ حيث أصبحوا ملجأ الناس فى الشدائد وممثلهم الذين ينطقون بإسمهم .

لقد نوه الفرنسيون منذ أن وطئت أقدامهم أرض مصر، سنة ١٧٩٨، بمكانة المشايخ الإجتماعية وأهميتهم بالنسبة لإقرار الأمور للوجود الفرنسى، فقد أعلنوا أن «العلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور، وبذلك يصلح حال الأمة كلها، .

كان هذا تصور الفرنسيين تجاه المشايخ، وما إعتقدوه من آمال نحو المشايخ، وإمكانية إستجابتهم لمتطلباتهم. ومن هنا، فقد أكدت المادة الخامسة عن المرسوم الذى وجهه الفرنسيون إلى أهالى مصر، على أهمية هذا التعاون. حيث نصت على «أن الواجب على المشايخ والعلماء والقضاء والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم، وعلى كل أحد من أهالى البلدان أن يبقى فى مسكنه مطمئنا وكذلك تكون الصلاة قائمة فى الجوامع على العادة». غير أن تصور الفرنسيين هذا ، قد جانبه الصواب، حيث شارك المشايخ فئات الشعب الأخرى فى التصدى لقوات الغزو الفرنسية وعلى حد قول الجبرتى «بحيث أن جميع الناس بذلوا وسعهم، وفعلوا ما فى قوتهم وطاقاتهم، وسمحت نفوسهم بإنفاق أموالهم، فلم يشح فى ذلك الوقت أحد بشئ يملكه، ولكن لم يسعفهم الدهر». فبمجيئ الحملة الفرنسية، واجه المشايخ مسئولية الجهاد فى سبيل الله، وتحرير البلاد، وتمثيل الشعب أو بعبارة أخرى، لم تخذع فى حقيقة الأغراض التى كان يهدف إليها بونابرت من الحملة .

هذا، وقد أكد المشايخ من قبل على موقفهم الوطنى تجاه الحملة الإنجليزية التى جاءت إلى مصر بحثا عن الحملة الفرنسية فى سنة ١٢١٣هـ، عندما رفضوا السماح للقوات الإنجليزية بالبقاء فى مصر، بدعوى حماية المصريين من الفرنسيين وأبلغهم عمر مكرم بأن «هذه بلاد

السلطان، وليست للفرنسيين ولا لغيرهم عليها سبيل، . وطلب منهم مغادرة البلاد.

والواقع أن بونابرت كان يخشى بأس المشايخ وقوتهم، لا سيما عندما بلغه وجود إتصالات بين المشايخ والمماليك فى غزه، وورود مكاتبة من إبراهيم بك فى ٣ ربيع الثانى ١٢١٣هـ، موجهة إلى المشايخ، فحواها «أنكم تكونون مطمئنين ومحافظين على أنفسكم والرعية، وأن حضرة مولانا السلطان وجه لنا عساكر وإن شاء الله تعالى عن قريب نحضر عندكم» .

كان رد فعل هذه الإتصالات شديداً على المشايخ، فقد تحملوا تبعته، وما نجم عنها من تهديدات بونابرت المستمرة للشيخ السادات والمشايخ بشكل عام .

ولأهمية المشايخ ومكانتهم الإجتماعية المرموقة لدى الأهالى وقدرتهم على التأثير فى الجماهير، فقد حرص الفرنسيون فى ١٣ صفر ١٢١٣هـ على إختيار عشرة منهم فى الديوان وهم «الشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ خليل البكرى والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ سليمان الفيومى والشيخ محمد المهدى والشيخ موسى السرسى والشيخ مصطفى الدمنهورى والشيخ أحمد العرايشى والشيخ يوسف الشبرخيتى والشيخ محمد الدواخلى» .

وفى ١٥ ربيع الثانى ١٢١٣هـ ، إجتمع المشايخ بالديوان، وبعضهم من الثغور والأقاليم معهم أعيان التجار والوجاقات، ونصارى القبط والشوام ومديرو الديوان من الفرنسيين وغيرهم. وأوضح الفرنسيون للمجتمعين أن «غرضهم تنظيم أمور مصر وإجراء خلجانها التى دثرت ويعد لها طريقان:

طريق إلى البحر الأسود، وطريق إلى البحر الأحمر، فيزداد خصبها وريعتها، ومنع القوى من ظلم الضعيف وغير ذلك، إستجداءً بخواطر أهلها وإبقاء للذكر الحسن. فالمناسب من أهلها ترك الشغب وإخلاص المودة وأن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم، يترتب على حضورها أمور جليلة، لأهم أهل خبرة وعقل، فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عليها فينتج لسارى عسكر من ذلك ما يليق صنعه إلى آخر ما سطره من الكلام... ثم قال الترجمان، نريد منكم مشايخ أن تختاروا شخصا منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ممثلين أمره وإشارته، فقال بعض الحاضرين، الشيخ الشرقاوى، فقال نونو، وإنما ذلك يكون بالقرعة، فعملوا قرعة بأوراق فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى، فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس».

ويتضح من النص ما يلى :

أولا : كان الفرنسيون يقدرّون فئة المشايخ والأعيان والتجار، ويعرفون مدى تأثيرها الكبير على الجماهير .

ثانياً : كان الفرنسيون، يريدون أن يتعاملوا مع هذه الفئات، من خلال رئيس يمثلهم كما جاء فى النص، وفى الوقت نفسه يكون له تأثير كبير على هذه الفئات التى يمثلها، وبالتالي يستطيع الفرنسيون عن طريقه السيطرة على عامة الشعب

ثالثاً : الفائدة الكبيرة التى تعود على الفرنسيين، من جراء التعامل مع هذه الفئات الواعية فى البلاد، ألا وهى فئة المشايخ والأعيان والتجار، فعن طريق هذه الجماعات وهم أهل خبرة وعقل تستطيع القوات الفرنسية إعادة تنظيم أمورها فى مصر، وفقا

لمشورة هذه الفئات .

رابعاً : إستعانة الفرنسيين بالمشايخ فى أمور كثيرة، من بينها الاستفادة برأيهم فى قسمة المواريث وحجج الأملاك وشئون المحاكم والقضايا الشرعية، ومقدار الرسوم التى تفرض على هذه الأمور.

وإستكمالاً لتمثيل المشايخ فى الديوان، شرع الفرنسيون فى إعادة ترتيب الديوان فى جمادى الثانية سنة ١٢١٥هـ، حيث دمج الديوانين العام والخاص فى ديوان واحد مكون من تسعة رؤساء، هم الشيخ الشرقاوى رئيس الديوان والشيخ المهدي كاتب السر والشيخ الصاوى وكاتبه والشيخ موسى السرسى والشيخ خليل البكرى والسيد على الرشيدى والشيخ الفيومى والقاضى الشيخ إسماعيل الزرقانى والشيخ إسماعيل الخشاب والشيخ على كاتب عربى وقاسم أفندى كاتب رومى وترجمان كبير القس روفائيل وترجمان صغير الياس فخر الشامى والوكيل الكمثرى فورية ويقال له «مدير سياسة الأحكام وخمسة قواسم متعممين لاغير، وليس فيهم قبضى ولا شامى ولا وجاهلى» .

ورتبوا لكل شخص من مشايخ الديوان التسعة أربعة عشر ألف فضة فى كل شهر والقاضى والمقيد والكاتب العربى والمترجمين وباقى الخدم مقادير متفاوتة تكفيهم وتغنيهم عن الإرتشاء. وكانت القضايا الشرعية إما ينظرها قاضى الديوان أو يحيلها إلى القاضى الكبير بالمحكمة، أما المسائل الخاصة بالإلتزام فلا تدخل فى إختصاص الديوان بل تحال إلى سارى عسكر. وتقديراً لمكانة المشايخ، فقد إستعان بهم الفرنسيون فى السلك التنفيذى الإدارى فى نظير رواتب محددة كما إستأثروا بالوظائف الدينية لا سيما



وأنها كانت الفئة المثقفة الوحيدة فى البلاد .

كذلك كان للمشايخ دور فى تعيين بعض الحكام ، كتعيين محمد أغا المسلمانى أغات مستحفظان ، وعلى أغا الشعرواى والى الشرطة وحسن أغا محرم أمين إحتساب إذ رأوا أن «سوقه مصر لا يخافون إلا من الأتراك ولا يحكمهم سواهم» .

كما تم إختيار أحمد العرايشى قاضياً عن طريق القرعة وبشفاعة المشايخ تم إطلاق سراح على ملا زاده ابن قاضى العسكر الذى كان ألقى القبض عليه بمعرفة الفرنسيين .

هذا وقد إصطحب بونايرت بعض المشايخ فى حربه ضد المماليك بالشام كما إعتد عليهم فى حفظ البلاد أثناء تواجده بالشام . حيث إجتمع بالمشايخ فى الديوان وخاطبهم قائلاً «نغيب عنكم شهراً ثم نعود، وعند عودنا نرتب النظام فى البلد.. فعليكم ضبط البلد والرعية فى مدة غيابنا» .

وهكذا نستطيع أن نقول أن عهد بونايرت كان العهد الذهبى للمشايخ فى مصر، فقد قبل شفاعتهم وإمتثل لرأيهم وصحبهم فى حملاته . وكان قبول المشايخ رئاسة وعضوية الديوان، محاولة لعدم ترك الأمور كلها فى أيدي الفرنسيين، خاصة وأنه يجب أن يكون هناك من يدافع عن حقوق الشعب والحفاظ على مشاعر الدين الإسلامى وتطبيق الشرع الحنيف . ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن المشايخ لم يتقبلوا حكم بونايرت، كما لم يساوموا عليه، بل كانوا كما وصفهم الجبرتى «فى القبضة مأسور» . أما عن السلطة، فكل ما حدث فى مصر هو أن السلطة التى كانت من قبل من نصيب المماليك فى مواجهة سطوة المشايخ وزعماء العامة، إنتقلت إلى المحتل الفرنسى .

ومن المواقف الخطيرة للمشايخ، موقفهم من إنتفاضة جمادى الأولى ١٢١٣هـ وترجع خطورة هذه الإنتفاضة إلى مشاركة بعض المشايخ فيها مما زاد من لهيبها. وإلى توسط بعض المشايخ لدى الفرنسيين لوقف أعمال الإنتقام من جانبهم ضد الجماهير الغاضبة. وترجع فى الأصل إلى أن الفرنسيين كانوا قد فرضوا فى جمادى الأولى من نفس العام، ضريبة على الأملاك والعقارات بواقع ٨ فرنك للأعلى و ٦ للأوسط و ٣ للأدنى. أما الوكائل والخانات والحمامات والمعاصر والسيارج والحوانيت فتتراوح ضريبتهما ما بين ٣٠ ، ٤٠ فرنك .

هذا وقد إستسلم البعض لهذه الضريبة، فى حين إستاء البعض الآخر وحرض العامه على الثورة وقد إنضم إليهم على حد قول الجبرتى، «بعض المتعممين الذى لم ينظر فى عواقب الأمور». فتجمع الكثير من الأهالى من غير رئيس يسوسهم ولا قائد يقودهم، متحزبين وعلى الجهاد عازمين، وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب. وتوجهوا إلى بيت قاضى العسكر ورجموه بالحجارة وضربوا «دبوى»، وقتلوا الكثير من فرسانه. وفى تلك الأثناء كان الفرنسيون قد أرسلوا فى طلب المشايخ للتدخل لقمع الثورة، فلم يعبأوا فاستمر الفرنسيون فى ضرب البيوت والحمامات والجامع الأزهر والوكائل. «فتوجه المشايخ إلى كبير الفرنسيين ليدفع عنهم هذا النازل، ويمنع عسكره من الرمى المتراسل، فعاتبهم على تأخيرهم واتهمهم بالتقصير، «فاعتذروا إليه فقبل عذرهم وأمر برفع الرمى عنهم وهم ينادون بالأمان فى المسالك». أما أهل الحسينية، فقد فرغ منهم البارود، فى حين إستمر الفرنسيون فى قتالهم، واختبأوا فى الأزقة والشوارع كأنهم الشياطين أو جن إبليس. ثم دخلوا إلى الجامع الأزهر، وهم راكبون الخيول

وبينهم المشاة كالوعول . ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش عن الأسلحة .  
وتوجه المشايخ إلى سارى عسكر يلتمسون منه العفو والأمان « فوعد  
وعداً مشوباً بالتسويق وطالبهم بالتبیین والتعريف عن تسبب من  
المتعممين فى إثارة العوام » . وطالب المشايخ من سارى عسكر إخراج  
عسكره من الجامع الأزهر ، فوافق على ذلك ولكنه قبض على بعض  
المشايخ الذين إتهمهم بإثارة الفتنة وهم : الشيخ سليمان الجوسقى شيخ  
طائفة العميان ، والشيخ أحمد الشرقاوى ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوى ،  
والشيخ يوسف المصلحى ، والشيخ إسماعيل البراوى . وتوجه الشيخ السادات  
ومعه المشايخ إلى بيت سارى عسكر للتشفع فى المشايخ المقبوض عليهم ،  
إلا أنه رفض شفاعتهم وقتلوا المشايخ .

وفى ٢٧ جمادى الأولى ١٢١٣هـ تجمعت أعداد كبيرة من الجنود  
الفرنسيين فى حارة الأزهر ، فأغلقت الأهالى حوانيتهم ، فاشتكى المشايخ  
إلى سارى عسكر فطمأنهم « ولعل ذلك قصداً للتخويف والإرهاب خشية من  
قيام فتنة لما أشيع قتل المشايخ » كما تشفع المشايخ فى ابن الجوسقى  
شيخ العميان الذى قتل أبوه فقبلت شفاعتهم وأعفى عنه .

وأصدر الفرنسيون بياناً على لسان المشايخ فى أول جمادى الثانية سنة  
١٢١٣هـ جاء فيه « نصيحة من كافة علماء الإسلام بمصر المحروسة نعوذ  
بالله من الفتنة ما ظهر منها وما بطن ونبرأ إلى الله من الساعين فى  
الأرض بالفساد ، نعرف أهل مصر المحروسة من طرف الجعيدية وأشرار  
الناس حركوا الشرور بين الرعية وبين العساكر الفرنسية بعد ما كانوا  
أصحاباً وأحباباً وترتب على ذلك قتل حملة من المسلمين ولكن حصلت  
الطاف الله الخفية وسكنت الفتنة بسبب شفاعتنا عند أمير الجيوش

بونابارته... ولولاه لكانت العساكر أحرقت جميع المدينة ونهبت جميع الأموال وقتلوا كامل أهل مصر، فعليكم ألا تحركوا الفتن ولا تطيعوا أمر المفسدين.... ولا تكونوا من الخاسرين سفهاء العقول.... لأجل أن تحفظوا أوطانكم وتطمئنوا على عيالكم وأديانكم.

وهكذا نستطيع أن نقول أن الفرنسيين بهذا البيان، تمكنوا من إستغلال المكانة التي يتمتع بها المشايخ فى المجتمع المصرى فى تلك المرحلة، من أجل تحقيق مصالحهم، وضمان هدوء الأحوال فى البلاد .

ومن المواقف المشرفة للمشايخ، مشاركتهم فى الجهاد ضد الفرنسيين فى ٢٠ شوال سنة ١٢١٤ شاركوا فئات الشعب الأخرى كالتجار والعامّة وغيرهم فى قتالهم للفرنسيين بقيادة كليبر. فعند قدوم الحملة العثمانية بقيادة نصوح باشا، أسرع المشايخ يحثون الأهالى على قتال العدو «حيث خرج عمر أفندى نقيب الأشراف والسيد أحمد المحرقى وانضم إليهما الكثير من عامة أهل البلد، وتجمعوا على التلؤلؤ خارج باب النصر، وبأيدى الكثير منهم النبابت والعصى والقليل من السلاح» .

كما ساهم المشايخ مادياً فى نفقات الحرب وأعبائها، كل على قدر طاقته «فالزموا الشيخ السادات بكلفة الذين عند قناطر السباع وهم مصطفى بك ومن معه من العساكر. والحقيقة أن المشايخ كان دورهم بارزا فى ملحمة الجهاد ضد الغزاه الفرنسيين فى تلك المرحلة، «وكان الأغا والوالى يكررون المناداه وكذلك المشايخ والفقهاء والسيد أحمد المحرقى والسيد عمر النقيب يملون كل وقت ويأمرون الناس بالقتال ويحرضونهم على الجهاد وكذلك بعض العثمانية يطوفون مع أتباع الشرطة، وينادون باللغة التركية مثل ذلك، وجرى على الناس مالا يسطر فى كتاب

ولم يكن لأحد فى حساب، ولا يمكن الوقوف على كلياته فضلا عن جزئياته.

ورغم هزيمة الحملة العثمانية التى جاءت لقتال الفرنسيين بقيادة نصوح باشا وخروجه من مصر فى أعقاب الهزيمة، إلا أن الانتفاضة الشعبية فى قتال الفرنسيين إستمرت كما هى، رغم حرمانها من القوة العثمانية اللازمة لإستمراريتها، وفى ضوء تلك الظروف حاول الفرنسيون إستغلال الموقف، فطلبوا من الباشا العثمانى والكتخدا والأمراء حضور المشايخ للتحدث معهم بشأن الصلح وإنهاء القتال.

غير أن الفرنسيين فى تفاوضهم مع الشيخ الشرقاوى والمهدى والسرسى والفيومى وغيرهم فرضوا شروطاً مجحفة، منها خروج الباشا والكتخدا والعساكر العثمانية من مصر، وأعطوا المماليك حرية الإقامة فى مصر أو الخروج منها فى نظير منح الأمان للرعايا المصريين. وفى لقاء الفرنسيين مع المشايخ، حاول الفرنسيون إقناع المشايخ بوقف القتال، خاصة وأن انسحاب نصوح باشا قائد الحملة يبرر ذلك كما أن عودته إلى مصر والإستعداد لمعركة أخرى يستغرقون وقتاً طويلاً. فإعتذر المشايخ للفرنسيين بأن «ناصف باشا وكتخدا الدولة هم الذين أثاروا الفتنة وهيجوا الرعايا، ومنوا الناس الأمانى الكاذبة والعامّة لاعتقول لهم».

وعندما حاول الفرنسيون، التأثير على العامه، لحت الباشا على الرحيل من مصر وقبول الصلح بالقول بأن العثمانيين «لا طاقة لهم على حربنا ويكون سببا لهلاك الرعية وحرق البلدين مصر وبولاق». خشى المشايخ إنتقام الفرنسيين وهذا ما حدث بالفعل - كما سنرى - وأعلن المشايخ ذلك بصراحة للجانب الفرنسى فى مفاوضات الصلح بالقول «نخشى أنهم إذا

إمتثلوا وجنحوا للموادعة، وخرجوا وذهبوا إلى سارى عسكرهم، تنتقمون منا، ومن الرعايا بعد ذلك، فطمأن الفرنسيون المشايخ بأنهم «إذا رضوا ومنعوا الحرب، واجتمعنا معكم وأياهم وعقدنا صلحاً، ولا نطالبكم بشئ والذى قتل منا نرى نظير الذى قتل منكم».

ذلك، كان موقف المشايخ من طلب الفرنسيين الصلح، وهو الموقف الذى يتسم بعدم الممانعة فى قبول الصلح إمتثالاً لأمر الله وفى الوقت نفسه ينم عن الحذر والحيطه وعدم الأمان وتوقع الغدر من الجانب الفرنسى. أما الامكشارية وعامة الناس فلم يعجبهم رأى المشايخ حيث «قاموا عليهم وسبوهم وشتموهم وضربوا الشرقاوى والسرسى... وصاروا يقولون هولاء المشايخ إرتدوا وعملوا فرنسيس، ومرادهم خذلان المسلمين، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين».

وقد تصادف وجود الشيخ السادات فى ذلك الوقت ببيت سارى عسكر الفرنسيين فلكى يقى نفسه من العامة، ويتمكن من الوصول إلى بيته، سار أمامه شخص ينادى «إلزموا المتاريس». ويعلق الجبرتى على ذلك قائلاً «ووافق ذلك أغراض العامة لعدم إدراكهم لعواقب الأمور. ويبدو أن العامة كانوا يعتقدون أن الفرنسيين لجأوا إلى طلب الصلح من منطلق ضعفهم، وعلى ذلك رفضت الجماهير هذا الصلح المشروط.

ورغم أن الفرنسيين أصدروا فى أول ذى الحجة ١٢١٥هـ عفواً عن أهل مصر وطمأن المشايخ الأهالى بعفو الفرنسيين عنهم، إلا أن الفرنسيين، كانوا قد عقدوا العزم على الإنتقام من المشايخ بصفة خاصة والأهالى بصفة عامة فقد طلب الفرنسيون المشايخ للحضور لمقابلة سارى عسكر وعندما توجهوا إليه طلب منهم عشرة آلاف ألف فرنك. وعاتبهم قائلاً

«إننا لما حضرنا إلى بلدكم هذه نظرنا أن أهل العلم هم أعقل الناس والناس بهم يقتدون ولأمرهم يمثلون ثم إنكم أظهرتم لنا المحبة والمودة وصدقنا ظاهر حالكم، فأصطفيناكم وميزناكم على غيركم، واخترناكم لتدبير الأمور وصلاح الجمهور، فرتبنا لكم الديوان وغمرناكم بالإحسان وخفضنا لكم جناح الطاعة، وجعلناكم مسموعين القول، مقبولين الشفاعة.... فلما حضر العثملى فرحتم لقدومه وقمتم لنصرتهم وثبت عند ذلك نفاقكم لنا».

ودافع المشايخ عن أنفسهم، بأنهم لم يفعلوا ذلك، إلا بعد أن أعلن الفرنسيون أن المصريين أصبحوا تحت الحكم العثمانى إعتباراً من ٢ رمضان ١٢١٤هـ، وأن المشايخ وجدوا أنفسهم بين العثمانيين والفرنسيين، فلم يستطيعوا التخلف عن مناصرة العثمانيين . فى حين إتهم الفرنسيون المشايخ بأنهم لم يحاولوا منع العامة من قتال الفرنسيين، فذكر المشايخ الإساءات التى وقعت لهم من العامة، عندما أشاروا بالصلح، فعقب سارى العسكر على ذلك وإذا كان الأمر كما ذكرتم ولا يخرج من يدكم تسكين الفتنة ولا غير ذلك، فما فائدة رياستكم، وأين نفعكم إلا الضرر لأنكم إذا حضر أخصامنا، قمتم معهم وكنتم واياهم علينا، وإذا ذهبوا رجعتم إلينا معتذرين، فكان جزاؤكم أن نفعل معكم كما فعلنا مع أهل بولاق من قتلكم عن آخركم وحرقت بلدكم وسبى حريمكم وأولادكم ولكن حيث أننا أعطيناكم الأمان، فلا ننقض أماننا ولا نقتلكم، وإنما نأخذ منكم الأموال» .

وقد فرض على الشيخ السادات وحده ٣٥ ألفاً من الفرنكات والشيخ محمد الجوهري ٥٠ ألفاً وأخيه الشيخ فتوح ٥٠ ألفاً والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ العنانى ٢٥٠ ألفاً، كما تم نهب بيت عمر مكرم والمحروقى. وطلب الفرنسيون من المشايخ إستبقاء ١٥ شخص منهم رهينة

حتى تسديد المبلغ المطلوب، فاتفق المشايخ على توزيع المبلغ المطلوب «على الملتزمين وأصحاب الحرف، حتى الحواه والقردتية والمخيطين والتجار وأهل الغوريه وخان الخليلي والصاغة والنحاسين والدلالين والقبانية وقضاة المحاكم وغيرهم».

هذا وقد ألقوا القبض على الشيخ على الصاوى والشيخ فتوح الجوهري والشيخ السادات وحبسوا زوجته معه، وتشفع الشيخ الشرقاوى والشيخ المهدي والشيخ الفيومي والشيخ محمد الأمير في نقلها إلى بيت الشيخ الفيومي وتشفعوا في غرامة الشيخ فتوح والصاوى فأصبحت ١٥ ألف لكل منهما .

وعلى أية حال، فقد تم العفو عن الشيخ السادات، في ٢٦ ربيع الأولى ١٢١٥هـ بعد أن دفع ما تقرر عليه واستولوا «على حصصه وإقطاعه، وقطعوا مرتباته وكذلك جهات حريمه والحصص الموقوفه، على زاوية أسلافه، وشرطوا عليه عدم الإجتماع بالناس، وأن لا يركب بدون إذن منهم، ويقتصد في أمور معاشه ويقلل أتباعه».

أما المداهنون من المشايخ، فقد نالوا الحظوة عند الفرنسيين، مثل الشيخ خليل البكري الذي قلده بونايرت نقابة الأشراف وخلع عليه فروه، ويبدو أن الفرنسيين في أواخر حكمهم، قد حاولوا إحتواء المشايخ وذلك أن الفرنسيين عندما قرروا الفرده على الأهالي وقدرها مليون فرنك في أول رجب ١٢١٥هـ، تم توزيعها على جميع الفئات في مصر، كما فرضوا مبالغ أخرى على أهل بولاق ومصر القديمة، إستثنوا المشايخ والفقهاء منها. من الجدير بالذكر أن المبالغ التي تم إعفاء المشايخ منها قد تحمله عامة الشعب .



والواقع أنه فى خلال الشهور الأربعة الأخيرة من الوجود الفرنسى بمصر، وبالتحديد منذ أواخر شوال ١٢١٥هـ إلى أواخر صفر من نفس العام، سلك الفرنسيون مع المشايخ أسلوباً جديداً فى التعامل، من خلال إجراءات طوارئ فرضها الفرنسيون على الرعية وتمثل ذلك الأسلوب فى الإعتماد على المشايخ فى تهدئة الرعية، وإلزام الأهالى بالطاعة، وتهديد من تسول له نفسه بعدم الإمتثال لأوامر الفرنسيين. ومرد هذه الإجراءات من جانب الفرنسيين يرجع إلى وصول القوات الإنجليزية إلى السواحل المصرية، وتوقع وصول قوات عثمانية، الأمر الذى جعل الفرنسيين يتبعون هذا الأسلوب تجاه المشايخ والرعية، حيث وجه مينو فرماناً «إلى الجميع الكبير والصغير، الأغنياء والفقراء، المشايخ والعلماء، فحواه أن ظهور الإنجليز فى السواحل وتحرك العثمانيين، يفرض على الأهالى الإلتزام بالطاعة والهدوء. وهدد مينو كل من يبعد عن طريق الخير».

ماذا كان موقف المشايخ حيال تلك المسألة ؟

اجتمعوا فى بيت الشيخ الشرقاوى، وحضر الأغا والوالى والمحتسب، واستدعوا مشايخ الحارات وكبراء الأخطاط ونصحوهم وأنذروهم وأمرهم «بضبط من هو دونهم، وأن لا يغفلوا أمر عامتهم، وحذروهم وخوفوهم العاقبة، وما يترتب على قيام المفسدين وجهل الجاهلين». وحمل المشايخ هولاء جميعا مسئولية أى خطأ تقع من جانب مرءوسيههم.

ويتضح من هذا النص، إمتثال المشايخ لأوامر الفرنسيين، وللمشايخ نستبيح العذر، فقد ذاقوا الأمرين من جانب الفرنسيين، وتعرضوا للإضطهاد والمصادرة والسجن والتعذيب على نحو ما سبق أن أشرنا. وليت الأمر عند هذا الحد، ففى ١٩ شوال ١٢١٥هـ، ألقى الفرنسيون القبض على الشيخ

السادات ثانية، خوفاً من إثارة الفتنة وتهيج العامة. كما ألقى الفرنسيون القبض على أربعة مشايخ رهينة، عندما بلغهم نبأ قدوم القوات العثمانية إلى العريش بقيادة يوسف باشا، وهؤلاء المشايخ هم : الشيخ الشرقاوى، الشيخ المهدي، الشيخ الصاوى، الشيخ الفيومى كما كلف الفرنسيون الشيخ البكرى والشيخ الأمير والشيخ السرسى بإقرار الأمور فى البلاد والاتصال المستمر بشيخ البلد للعمل على إستتباب الأمن والمحافظة على النظام. كما ألقى القبض على الشيخ محمد الأمير لإتهام ابنه بتحريض الأهالى على قتال الفرنسيين وانضمامه إلى العثمانيين .

وفى تلك الآونة، طلب الفرنسيون من المشايخ نصح الرعية بالالتزام بالسكون والهدوء وإجتناى أعمال الشغب والفوضى، وحذر الفرنسيون المشايخ، بأن من لم يلتزم بالطاعة «أحرقت دورهم ونهبت أموالهم وأمتاعهم، ويتم أولادهم وسييت نساؤهم وأنزمو بالأموال والفرد التى لا طاقة لهم بها.. فلم يكن أمام المشايخ إلا السمع والطاعة .

ومع وضوح هزيمة الفرنسيين ، إتخذت إجتماعات الديوان طابعاً هزلياً فالمصريون يحرصون على تفويت الفرصة على المحتل المهزوم، المتعطش لإنزال ضربة إنتقام بالأمة الشامتة فيه، والفرنسيون فى الوقت نفسه يحرصون على هدوء الأوضاع، يعنى أن الإتفاق عام بين الطرفين على كسب الوقت .

وبعد إستعراضنا للدور السياسى للمشايخ فى عهد الحملة الفرنسية على مصر، نستطيع أن نقول أن هؤلاء المشايخ بحكم مراكزهم، كانوا يمثلون قيادات حقيقية وزعامات قائمة قبل الوجود الفرنسى. والمعروف أن أى إستعمار، إذا ما إستقر فى بلد ما، فإنه لا يستطيع تجاهل الزعامات

القائمة، وهى بدورها لا يمكنها بحكم بروزها على سطح المجتمع أن تتجاهل النظام الجديد، فإما أن تقاتل وتنتقل إلى مواقع المطاردين. كما فعل النقيب عمر مكرم الذى فضل الخروج إلى المنفى بإختياره، ليعد العدة للعودة من جديد عندما تسنح الفرصة فى حين فضل البعض الوقوف إلى جانب الجماهير، كالشيخ السادات، وإن كان قد رفض تلويث نفسه بالانتساب إلى جهاز السلطة عندما رفض الإشتراك فى مهزلة الحكم مع الفرنسيين، لأنها لا تناسب مقامه فى البلاد، والبعض كان يتمتع بمرونة تؤهله للتعاون مع كل سلطة كالبرى والمهدى .

الدور السياسي للمشايخ فى عصر محمد على (١٨٠٥ - ١٨٢١).

من الأدوار السياسية للمشايخ ، فى تلك المرحلة ، دورهم فى تولية محمد على واليا على مصر فى ٢٠ ربيع الأول ١٢٢٠هـ. فقد لعبت المشايخ دوراً رئيساً فى تعيينه فى هذا المنصب، ولولا المشايخ لما نجحت خطط محمد على فى تثبيت دعائم حكمه فى مصر

ففى أوائل المحرم من نفس العام، كان أحمد باشا خورشيد، واليا على مصر، وقد كثرت فى عهده المظالم «من الفرد وقبض المال الميرى المعجل، وحق طريق المباشرين، ومصادرة الناس بالدعاوى الكاذبة، هذا فضلا عن تعدى العساكر على الأهالى. أما محمد على فكان لا يزال يحارب المماليك القبليين مع حسن باشا طاهر والعساكر الأرناؤود. ويبدو أن أحمد باشا خورشيد، أرسل يستدعى طائفة الدلاة للإستعانة بهم على القوات الأرناؤود ، وعندما علم محمد على بذلك، عزم على العودة إلى مصر، ليتلافى الأمر قبل إستفحاله. وعندئذ أبلغ الباشا المشايخ وعمر النقيب والوجاقلية وأرباب الديوان بخبر قدوم محمد على إلى مصر مع حسن باشا

ظاهر دون إذن الباشا، وأنه إذا لم يمثلها ويتوجهها ثانية إلى الوجه القلبي لمحاربة المماليك، فعليهما العودة إلى بلادهما .

وطلب الباشا من المشايخ الإقامة الدائمة معه فى القلعة مع كبار الوجاقلية، وكان الشيخ الشرقاوى والبكرى والمهدى غائبين عن مصر، فأرسلوا فى إستدعائهم للحضور وتم لإتفاق على إقامة إثنين من المشايخ مع الباشا بالقلعة فى كل ليلة .

وعند وصول محمد على إلى ناحية طره، حاول العسكر الدلاة منعهم من الدخول ولكن محمد على أفهمهم بأن العساكر يريدون علوفاتهم، فلم يمنعوهم من الدخول. وكل ما تمكن الباشا من إجرائه، منع المشايخ من الإتصال بمحمد على .

وإستمر الحال على ما هو عليه «ويطلع من المشايخ فى كل ليلة إثنان... يبيتون بمكانه فى دار العزب وينزلون فى الصباح ويلقى الجبرتى على ذلك» ولم يعقل لذلك معنى، كما إستمرت الفوضى ضارية أطناها فى البلاد، حيث يطلب المماليك الأموال والكلف والعساكر الدالاتية فى مصر القديمة «يأكلون الزروعات ويخطفون ما يجدونه من الفلاحين والمارين ويأخذون ما معهم ويخطفون النساء والأولاد، شكا الأهالى للمشايخ من سوء الأحوال، فتوجهوا إلى الباشا وخاطبوه فى شأن العساكر الدالاتية، فكتب خطاباً إلى العساكر بالإمتثال إلى الطاعة ، ولكنهم لم يمثلوا «فاجتمع المشايخ فى صباحها يوم الخميس (٢ صفر ١٢٢٠هـ) بالأزهر، وتركوا قراءة الدروس، وخرجت سربه من الأولاد الصغار يصرخون بالأسواق ويأمرون الناس بغلق الحوانيت، وحصل بالبلدة ضجة ووصل الخبر إلى الباشا، فأرسل كتخداه إلى الأزهر، فلم يجد به أحدا، وكان

المشايخ إنتقلوا بعد الظهر إلى بيوتهم لأغراض نفسانية وفشل مستمر فيهم، فلم ير أحداً وذهب إلى بيت الشيخ الشرقاوى وحضر هناك السيد عمر أفندى وخلافه فكلموه وأوهموه، ثم قام وانصرف، وفى حالة خروجه رجمه الأولاد بالحجارة وسيوه وشتموه.

وفى تلك الأثناء، عين السلطان العثمانى محمد على واليا على جدة، وثارت عليه العسكر وطالبوه بالعلوفه فقال لهم «ها هو الباشا عندكم وركب هو وذهب إلى داره بالأزبكية» فتوجه العساكر إلى أحمد باشا خورشيد ومنعوه من الصعود إلى القلعة، فطيب خاطرهم حسن باشا فتركوه. وإستمرت العساكر الدالاتية فى السلب والنهب فقرّر لهم محمد على الكلف، وبطل صعود المشايخ والمبيت بالقلعة، كما إستمر غياب المشايخ من الأزهر. وظلت معظم الأسواق مغلقة والناس فى هرج ومرج .

وركب المشايخ إلى بيت القاضى فى ١٢ صفر ١٢٢٠هـ، «واجتمع به الكثير من المتعممين والعامة والأطفال حتى أمتلأ الحوش والمقعد بالناس وصرخوا بقولهم شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم، ومن الأولاد من يقول يالطيب ومنهم من يقول يا رب يا متجلى أهلك العثملى». واتفق المشايخ والقاضى على كتابة عرضحال بالمطلوب ترسل إلى الباشا ومنها تعدى العساكر والايذاء منهم للناس والمظالم والفرد، وعند ذلك طلب الباشا من المشايخ الحضور إليه، إلا أنهم توجسوا منه شراً ويقال أنه بلغهم عزم الباشا على قتلهم وهم فى الطريق إليه، فإمتنعوا عن مقابلته، ويقال أن محمد على، هو الذى أوحى إلى المشايخ بذلك، وأن هذا غير صحيح .

وعلى أية حال، توجه المشايخ إلى محمد على «وقالوا له إنا لا نر

هذا الباشا حاكماً علينا ولا بد من عزله من الولاية، فقال ومن تريدونه يكون واليا قالوا له لا غرض إلا بك وتكون واليا علينا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير، فإمتنع أولاً، ثم رضى وأحضروا له كرعا وعليه قفطان، وقام السيد عمر والشيخ الشرقاوى فألبساه له وذلك وقت العصر، ونادوا بذلك فى تلك الليلة فى المدينة، وأرسلوا إلى أحمد باشا الخبر بذلك.

وهنا تكمن قوة المشايخ، فقد جاء قرارهم بتولية محمد على مشروطاً حيث أبلغوه كما سبق القول «بأن تكون واليا علينا بشروطنا» وهذه الشروط التى إشتراطها المشايخ تمثلت فى العدل بين الرعية. هذا وإن كان ما قام به المشايخ فى عزل الوالى أحمد باشا خورشيد سنة ١٨٠٥ وتولية محمد على، يعد فى نظر الجبرتى عملاً يتسم بقصر النظر وعدم التبصر. ولعل ذلك يرجع إلى نظرة الجبرتى إلى محمد على بأنه لا يختلف عن غيره من الطامعين فى حكم مصر، كما كانت مكانة المشايخ رغم هذا النجاح قد أصابها التفكك والتباعد والتباغض والتكالب على المناصب والأرزاق، فإستغل محمد على ذلك فى تحقيق خطته فى الإنفراد بالسلطة

غير أن أحمد باشا خورشيد رفض الإذعان للمشايخ، وقال «إنى مولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين، ولا أنزل من القلعة إلا بأمر من السلطنة»، عند ذلك ركب المشايخ ومعهم الجم الغفير من العامة، وبأيديهم الأسلحة والعصى وذهبوا إلى بركة الأزيكية حتى ملأوها وإستعد خورشيد باشا للحرب، فى حين إجتهد عمر النقيب فى تحريض الأهالى على الإستعداد، وتوجه إلى بيت محمد على ومعهم عدد كبير من المشايخ

«والكل بالأسلحة والعصى والنبابيت ولازموا السهر بالليل فى الشوارع والحارات... ومعهم الطبول والبيارق حتى غصت بهم الأزقة، فحضروا إلى جهات الجامع الأزهر». وأفتى كبار المشايخ والقاضى بجواز قتال أحمد خورشيد طالما أنه لم يمثل للأمر.

هكذا كان دور المشايخ فى إختيار محمد على واليا على مصر، وهو دور الإصرار والتأييد، وثورة الجماهير ضد خورشيد باشا ومظالمه. إلى أن صدر مرسوم من السلطان بعزل خورشيد باشا وتولية محمد على عرش مصر. فتوجه الشيخ الأمير والشيخ بدوى التهيتى وابن الشيخ العروسى لملاقاة رسول السلطان الذى حضر بصحبته. وخرجت طوائف العامة بالأسلحة والطبول إلى خارج باب النصر وخرج محمد على وأكابر الأرئود والوجاقلية «وكثير من الفقهاء العاملين رؤوس العصب وأهالى بولاق ومصر القديمة والنواحى والجهات». ونص المرسوم على تولية محمد على واليا على مصر ابتداء من ٢٠ ربيع الأول سنة ١١٢٠هـ «حيث رضى بذلك العلماء والرعية».

ومن الأدوار السياسية الهامة للمشايخ فى عصر محمد على، وبالتحديد إعتباراً من عام ١٢٢١هـ ذلك الدور السياسى الذى قام به المشايخ فى تلك الفترة، وهو دور الوسيط بين الممالك من جهة وبين الباشا والأجناد الموالية له. وذلك أنه فى ١٠ المحرم من نفس العام كان الألفى وصل بجنوده إلى إقليم الجيزة، ثم أرسل على الفور إلى السيد عمر مكرم والمشايخ خطاباً أشار فيه إلى سبب مجيئه إلى هذه الجهة، وأرجعها إلى «طلب القوت والمعاش»، مبرراً ذلك أن الجهة التى كان بها لم يعد فيها شئ يكفيه ويكفى من معه من الجيش والأجناد.

وفى خطابه إلى المشايخ، رجاهم التوسط لدى الباشا بالقول «ونرجو من مراحم أفندينا بشفاعتكم أن ينعم علينا بما نعيش به». وقبل المشايخ هذه الوساطة، وتوجهوا وعلى رأسهم عمر مكرم إلى الباشا وأطلعه على المراسلة التى جاء بها من قبل المماليك وقبل الباشا الدخول مع المماليك فى مفاوضات صلح بناء على وساطة المشايخ، عن طريق رسولى المماليك مصطفى كاشف وعلى جريجى.

وفى الحقيقة كان المشايخ قد سنموا من تعدى المماليك على البلاد ونهبها مما أدى إلى خرابها ولذلك إتفقوا على مكاتبة الألفى بخطاب يتضمن الإستهاء من أفعالهم. وأشار المماليك فى ردهم على المشايخ بأن الأتراك يتهمونهم بنهب القرى وفرض المفارم وأن هذا لم يكن مقصدهم، وإنما فرض عليهم هذا الأمر فرضاً، لأن الأتراك أنفسهم «ينهبون البلاد والعباد للإنفاق على جنودهم، وأشار الألفى فى خطابه إلى المشايخ بأن هذه الأفعال تؤدى إلى الخراب والدمار وطلب من المشايخ السعى «بما فيه الراحة لنا ولكم وللفقراء والمساكين وأهالى القرى، وخاطب المماليك المشايخ بالقول «والقصد منكم، بل الواجب عليكم السعى فى راحة الفريقين، وتوسلوا لدى المشايخ فى السعى لإقناع الباشا بتخصيص بلدة معينة للماليك يتعيشون منها، وأن يكتب بذلك محضر للسلطان العثمانى ليكون العمل بمقتضاه .

وعلى ذلك، إقتضى الأمر منح الألفى إقليم الجيزة «وكتبوا جواباً بذلك، ثم وصلت رسل من المماليك إلى المشايخ ومعها خطاب للسيد عمر النقيب وخطاب آخر للمشايخ وثالث للباشا بنفس المضمون، فرد عليهم المشايخ والباشا بنفس الرد السابق مصحوباً «ببعض المتعممين وهو السيد أحمد



الشتيوى ناظر جامع الباسطية» ، ولم تكن هذه المفاوضات مجدية بدليل أن الجبرتى، وصفها بأنها «أمور صورية وملاعبات من الطرفين لا حقيقة لها» .

هذا وقد ساهم بعض المشايخ فى قتال الألفى فعندما توجه الألفى بقواته للإستيلاء على دمنهور فى ٤ صفر ١٢٢١هـ، إمتنعت عليه البلدة ويرجع ذلك إلى أنها كانت إلتزاماً لعمر مكرم الذى كان يرسل إلى الأهالى يحذرهم بصفة مستمرة من الألفى، فإستعدوا له، كما كان عمر مكرم «يمدهم بالآلات الحرب والبارود ويحرضهم على الإستعداد للحرب» وعلى ذلك نجح أهالى دمنهور بمساعدة عمر مكرم من تحصين البلدة «وبنو سورها وجعلوا فيها أبراجاً وبرنات وركبوا عليها المدافع الكبيرة وأحضروا ما يحتاجون إليه من الذخيرة والجبخانه وما يكفيهم سنة وحفروا خنادق» وإضطّر الألفى أمام إستعدادات أهل البحيرة من الرحيل إل وردان التى هجرها أهلها إلى المنوفية .

ومن الجدير بالذكر أن محمد على كان قد نجح فى إحتواء المشايخ إلى صفه كما نجح فى إقناعهم بعدم جدوى الصلح مع المماليك، ليمهد إلى إستقرار الأمور ودعم أركان الولاية لأنه كان يدرك تماماً أن موقفه لازال مزعزعا أمام الإضطرابات التى يحدثها المماليك. وقد نجحت سياسة محمد على هذه، فعندما جاءه فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٢١هـ فرمان من السلطان العثمانى بعزله من ولاية مصر وتقلده ولاية سالونيك وقف المشايخ تماماً إلى صفه حيث إجتمع بهم محمد على وعلى رأسهم عمر مكرم وأبلغهم بالفرمان الوارد إليه فى هذا الشأن، وأن الأمراء المماليك طلبوا من السلطان «العفو عنهم وعودهم إلى إمارتهم وخروج العساكر التى

أفسدت الإقليم عن أرض مصر وشرطوا على أنفسهم القيام بخدمة الدولة والحرمين الشريفين وإرسال غلالها ودفع الجزية وتأمين البلاد، فحصل عنه الرضى وأجيبوا إلى سؤالهم على هذه الشروط، وأن المشايخ والعلماء يتكفلون بهم ويضمنون عهدهم بذلك، فأعملوا فكرهم ورأيكم فى ذلك، .

وجهز محمد على عن طريق ترجمانه صورة «عرض يكتب عن لسان المشايخ إلى الدولة، وتوجه عمر مكرم والشيخ الشرقاوى وترجمان الباشا، وأمروا المشايخ بتنظيم العرضحال وترصيعه ووضع أسمائهم وختمهم عليها ليرسله الباشا إلى الدولة. وقد تضمن خطاب المشايخ إلى الدولة العثمانية الشك فى نية المماليك وأن «شرط الكفيل قدرته على المكفول ونحن لا قدرة لنا على ذلك... فحينئذ لا يمكننا التكفل والتعهد لأننا لا نطلع على ما فى السرائر، وما هو مستكين فى الضمائر... وأن أهل مصر الجند الضعيف». وخلاصة الأمر أن المشايخ طلبوا من الدولة العثمانية تثبيت محمد على فى حكم مصر.

ومما يؤكد المكانة السياسية للمشايخ فى تلك المرحلة، تلك الخطابات التى أرسلتها الدولة العثمانية، الأول للمشايخ، والثانى للشيخ السادات، والثالث لعمر مكرم النقيب. «مضمونها عزل محمد على من ولاية مصر ونقله إلى سالونيك وطلبوا من المشايخ. «الطاعة والإمتثال للأوامر والإجتهد والمعاونة» .

غير أن المشايخ إمتثلوا لأمر محمد على الذى إجتمع بهم وسألهم عن رأيهم فرد الشيخ الشرقاوى «ليس لنا رأى، والرأى ما تراه ونحن الجميع على رأيك»، فقال لهم فى غد أبعث إليكم صورة تكتبونها فى رد الجواب وأرسل إليهم صورة مضمونها «أن الأوامر الشريفة وصلت إلينا وتلقيناها

بالطاعة والإمتثال، إلا أن أهل مصر ورعيتها قوم ضعاف، وربما عصيت العساكر من الخروج فيحصل لأهل البلدة الضرر وخراب الدور.

وعلى أية حال فإن مسألة سالونيك لم تنته لصالح محمد على إلا بعد أن نصحه القبطان بإرسال الهدايا إلى السلطان بصحبة ابنه إبراهيم ومعه خطاب موقع من المشايخ جاء فيه «أن جميع أهل القطر المصرى آمنون مطمئنون بولاية هذا الوزير ويرجون من مراحم الدولة العلية أن يبقية واليا عليهم ولا يعزله عنهم لما تحققوا فيه من العدل وإنصاف المظلومين وإيصال الحقوق لأربابها». وبواسطة المشايخ أصدرت الدولة العثمانية مرسوماً، «بإبقاء محمد على واستمراره على ولاية مصر حيث أن الخاصة والعامة راضية بأحكامه وعدله بشهادة العلماء وأشراف الناس وقبلنا رجاءهم وشهادتهم».

وعلى أية حال فلم يترك المشايخ أى بادرة أمل فى الصلح بين محمد على والمماليك إلا وانتهزوها حقناً للدماء ورحمة بالرعية لأن الأهالى وحدهم هم الذين يتحملون عبء هذه الحروب ونفقاتها فضلاً عن الخراب الذى عم البلاد من جراء إعتداء العساكر من الفريقين المتحاربين. فعندما أتاحت الفرصة المواتية أثناء إعتداء الإنجليز على الاسكندرية فى حملة فريزر سنة ١٨٠٧هـ، توجه المشايخ إلى الأمراء القبالي ناحية ملوى للتفاهم معهم على قبول الصلح ولكن اعترض الأمراء «لأن الباشا على حد قولهم كم من مرة يرسلنا فى الصلح ثم يغدر بنا ويحاربنا».

وتكرر إجتماع المشايخ بأمراء المماليك، ورأى بعض المماليك أنهم يستحون الإستعانة بالإنجليز ومنهم عثمان بك حسن الذى قال لزملائه الأمراء «أنا لا أنتصر بالكفار فى حين إختلفت آراء إبراهيم بك وشاهين

المرادى وشاهين بك الألفى وياقى أمرائهم، .

وعندئذ كرر المشايخ لقاءهم بالمماليك، وأفهموهم أن المراد بالصلح «راحة الطرفين ورفع الحروب واجتماع الكلمة». وفى حوار المشايخ مع المماليك، ذكر المماليك أن الإنجليز إنما جاءوا بإستدعاء الألفى لنصرتنا ومساعدتنا. فنصحهم المشايخ بالقول لا تصدقوا أقوالهم فى ذلك، وإذا تملكوا البلاد لا يبقوا على أحد من المسلمين وحذروهم من أنه «لا يصح ولا ينبغى منكم الإنتصار بالكفار على المسلمين ووعظوهم وذكروا لهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وأن الله هداهم فى طفولتهم وأخرجهم من الظلمات إلى النور وقد نشأوا فى كفالة أسيادهم وتربوا فى حجور الفقهاء وبين أظهر العلماء وقرأوا القرآن وتعلموا الشرائع وقطعوا ما مضى من أعمارهم فى دين الإسلام وإقامة الصلوات والحج والجهاد، ثم يفسدون أعمالهم آخر الأمر» .

وأوضح الأمراء للمشايخ أنه «لو تحققنا الأمن والصدق من مرسلكم ما حصل منا خلاف ولحاربنا وقاتلنا بين يديه ولكنه غادر لايفى بعهد ولا وعد ولايبير فى يمين ولا يصدق فى قول» .

وأشار الأمراء المماليك أن هدف محمد على ينحصر فى منعنا من الإتصال بالإنجليز فإن كان مراده مصالحتنا على البلاد فما هى بين أيدينا وقد عمها الخراب بإستمرار الحروب «وقد تفرق شملنا وإنهدت دورنا ولم يبق لنا ما نأسف عليه أو نتحمل المذلة من أجله وقد ماتت إخواننا ومماليكنا فنحن نستمر على ما نحن معه عليه حتى نموت عن آخرنا ويرتاح قلبه من جهتنا» . فطمأنهم المشايخ بالقول «هذه المرة هى الأخيرة، وليس بعدها شر ولا حرب بل بعدها الصداقة والمصافاة بشرط أن تكونوا

معنا بالمساعدة فى حرب الإنجليز ودفعهم عن البلاد، . وكان فى نية المشايخ أن ينعقد مجلس صلح بين المماليك ومحمد على «بحضور المشايخ الكبار والنقيب والوجاقلية وأكابر العسكر، فى أعقاب محاربة الإنجليز، كما أنه لا مانع عند المشايخ من أن ينعقد الصلح قبل التوجه لمحاربة الإنجليز. وتكررت محاولات الصلح فى أول صفر ١٢٢٢ هـ، حيث كتب محمد على مراسلة إلى الأمراء القبالي وختم عليها الكثير من مشايخ الأزهر وغيرهم. وأرسلوها إليهم .

إعتذر الأمراء القبالي عن التأخير فى الصلح لأنهم كانوا لا يزالون يعتقدون بحسم العلاقات بين الإنجليز والعثمانيين، فأبلغوهم بعدم صحة ذلك فى حين قبل بعضهم الصلح مع محمد على مثل ياسين بك الذى صالح محمد على فى نظير أربعمائة كيس تسلمها من محمد على.

وبعد أن تم عقد الصلح بين محمد على والإنجليز فى ٤ رجب ١٢٢٢ هـ تصالح الباشا فى ٧ رمضان من نفس العام مع شاهين بك، وأعطاه إقليم الفيوم إلتزاما وكشوفية وأنعم عليه أيضا بثلاثين بلدة من إقليم البهنسا مع كشوفيتها وعشرة بلاد من بلاد الجيزة وبارك المشايخ والنقيب عمر مكرم هذا الصلح .

غير أن محمد على سرعان ما غدر بالمماليك فى مذبحه القعلة فى ٦ صفر سنة ١٢٢٦ هـ .

ماذا كان موقف المشايخ من هذه المذبحة ؟

إمتثل المشايخ للأمر الواقع وتوجهوا للسلام عليه والتهنئة بالظفر فأبلغهم بأنه قادم إليهم بنفسه . وزار الشيخ الشرقاوى فى بيته فطلب منه

الشفاعة فى إثنين من الممالك كانا قد إلتجأ إليه فقبل شفاعته لكنه أمر بقتلهما .

ومن المواقف المشرفة للمشايخ، موقفهم من إحتلال الإنجليز الاسكندرية فى ١٧ محرم سنة ١٢٢٢هـ وتوجههم إلى رشيد، حيث نبه عمر مكرم على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد ضد الإنجليز وأمر مجاورى الأزهر وكذلك المشايخ المدرسين بترك الدروس وقتال الإنجليز. واجتمع عمر النقيب والشيخ الشرقاوى والشيخ الأمير وباقى المشايخ فى بيت القاضى ومعهم حسن باشا طاهر وعمر بك والدفتردار وكتخدا بك للتحدث فى شأن إعتداء الإنجليز على الاسكندرية «ورشيد والإستعداد لحربهم وقتالهم وطردهم فإنهم أعداء الدين والملة، وقد صاروا أيضا خصوماً للسلطان فيجب على المسلمين دفعهم ويجب أيضا أن يكون الناس والعسكر على حال الألفة والشفقة والإتحاد» .

وأشار المشايخ إلى ضرورة إمتناع العسكر «عن التعرض للأهالى بالإيذاء كما هو شأنهم»، وأن يساعدوا بعضهم بعضا فى دفع العدو، ثم تشاوروا فى شأن تحصين مدينة القاهرة وحفر خنادق بها، «كما تدارسوا إمكانية قدوم الإنجليز من البر الغربى، وأن النيل سيكون حاجزا بين الفريقين المتحاربين، واستفادوا من خبرة الفرنسيين فى القتال واستقر رأيهم «على إصلاح الخندق الذى كان قد حفره الفرنسيون المتصل من باب الحديد إلى البر. وبالفعل توجه النقيب والمشايخ إلى ناحية بولاق لترتيب أمر هذا الخندق ومعهم القنصل الفرنسى، الذى أشار عليهم بذلك، وصحبهم الجمع الكثير من الناس والاتباع والكل بالأسلحة» .

وعندما هزم الإنجليز فى رشيد على أثر مقاومة الأهالى لهم، انسحبوا

إلى الاسكندرية إستعداداً للعودة ثانية إلى رشيد، ثم يلبثوا بعد قليل أن زحفوا إلى الحماد «قبلى رشيد ومعهم المدافع الهائلة والعدد ونصبوا متاريسهم من ساحل البر إلى الجبل فإستغاث السيد حسن كريت نقيب الأشراف برشيد بعمر مكرم لإرسال المدد اللازم من الرجال والعتاد، فسارع عمر مكرم بقراءة خطاب الإستغاثة أمام الناس وحثهم على التأهب والخروج للجهاد، فإمتثلوا ولبسوا الأسلحة وجمع إليه طائفة المغاربة وأتراك خان الخليلي وكثير من العدوية والأسيوطية وأولاد البلد» .

كما كان المشايخ يزورون البلاد ويتعرفون على مشاكل الناس، كما كانوا إذا إشتد الغلاء، يضعون تسعيرة للمواد الغذائية ويعرضونها على الحكومة والتجار. ولم يقتصر دور المشايخ على ذلك، «بل إستأذنوا كتحدا بك فى التوجه بهولاء المتطوعين إلى رشيد، لكن الكتحدا رفض وقال حتى يأتى أفندينا الباشا ويرى رأيه فى ذلك، فسافر من سافر وتبقى من تبقى، وعلى أية حال فقد بذل المشايخ جهداً كبيراً وسعوا جهد طاقتهم من أجل قتال الإنجليز. «فبمجرد أن نما إلى علمهم استيلاء الإنجليز على أبو منصور وتكرار طلب النجدة من أهل رشيد، تباحثوا مع محمد على وقالوا إنا نخرج جميعا للجهاد مع الرعية والعسكر، فقال ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر. وألزم عمر مكرم بتحصيل ألف كيس لنفقة العسكر .

وفى ربيع الأول ١٢٢١هـ طلب الباشا فائض البلاد والحصص من الملتزمين وبعد أن جأروا بالشكوى لدى عمر النقيب والمشايخ إستقر الحال «على قبض ثلاثة أرباعه، النصف على الملتزمين والربع على الفلاحين» . واستمرت حكومة محمد على «فى الطلب من الملتزمين ببواقي الميرى على

أربع سنوات ماضية. وليت الأمر عند هذا الحد، فعلى حد قول الجبرتي، «توالت المظالم والمغارم والكلف وحق الطرق.... وكان أهل القرية النازل بها ذلك ينتقلون إلى القرية المحمية لشيخ من المشايخ. ويتضح من ذلك أن حصص المشايخ كانت معفاة من هذه المغارم إلا أنها ما لبثت بعد فترة وجيزة أن خضعت لهذه المغارم.

ويبدو أن ظروف محمد على الإقتصادية، كانت تحتّم عليه إتباع ذلك الموقف، فقد ثارت عليه الجند الأرمنود لتأخر رواتبهم واشتبكوا في قتال شديد مع عساكر الباشا كما تأمرت عليه جنوده بالقلعة وأرادوا الفتك به. وفي ضوء ما تقدم، طلب الباشا ألفى كيس. وبعد جمعيات ومشاورات تارة ببيت النقيب عمر مكرم وتارة في أمكنة أخرى كبيت السيد المحروقي وخلافه تم الإتفاق على توزيع جانب منها على رجال دائرة الباشا وجانب على المشايخ الملتزمين نظير مسموحهم في فرض حصصهم التي أكلوها وهي مبلغ مائتي كيس وزعت على القرارات على كل قيراط ثلاثة آلاف نصف فضة على سبيل القرض لأجل أن ترد أو تحسب لهم في الكشوفات من رفع المظالم ومال الجهات يأخذونها من فلاحهم كما تم الإتفاق على أن يكون عمر مكرم هو المرجع في الطلب والدفع والرفع.

واستمر الملتزمون ومساتير الناس عرضه لطلب السلف عند تفكير الباشا في إعداد تجريده، كما حدث في مستهل ربيع الأول ١٢٢٤هـ عند تجهيز تجريده لقتال الأمراء المماليك. هذا بالإضافة إلى الإجراءات التي إتخذها محمد على منذ إنخفاض الفيضان سنة ١٨٠٨م إتسمت بالشدة والصرامة، ومن بينها فرض ضريبة الميرى على أراضى الأوقاف والوسية. وكانت معفاة من الضرائب والزام الملتزمين بتقديم نصف الفائض من الإلتزام



ونصف الصافي من إيراد الأطيان .

وعلى أية حال فإن حصص كثير من المشايخ، ظلت معفاة من المغارم، وهذه كانت سببا في تتميم الغرامة على حصص الشركاء، أى الملتزمين الآخرين مما أدى إلى حقد الأهالى على المشايخ، إلى أن تم إلغاء نظام الإلتزام فى ربيع الأول ١٢٢٩ هـ «فاستغاثت النساء الملتزمات بالمشايخ والفقهاء فى الأزهر وتناقشوا فى الأمر، وحاولوا إثناء محمد على عن عزمه وسألوا الكتخدا كيف تقطعون معاش الناس وأرزاقهم ومنهم أرامل وعجزه وللواحدة قيراط أو نصف قيراط يتعيش من إيراده فينقطع عنهم فقال يأخذون الفائض من الخزينة العامة» .

ويبدو أن حروب محمد على المستمرة ضد المماليك وكذلك حربه ضد الإنجليز قد اضطرتته إلى فرض المال والغلال والجمال والخيول على القرى والبلدان، إلا أنه إشتط فى ذلك، وزاد من الجمارك والمكوس وتعدى على الملتزمين وقاسمهم فى فائضهم ومعاشهم وذلك بخلاف مصادرات الأهالى. وهذه المحدثات من المظالم والبدع التى لحقت بالأهالى أثارت الكثير من الرعية فحضر الكثير من النساء والعامه إلى الجامع الأزهر فى ١٧ جمادى الأولى ١٢٢٤ هـ واستغاثوا بـمشايخ الأهر الذين أبطلوا الدروس واجتمعوا بالقبلة وحضر النقيب عمر مكرم وإتفقوا على كتابة عرضحال للبasha يذكرون فيه المحدثات من المظالم والبدع وختم الأمتعة وطلب مال الأوسية والرزق والمقاسمة فى الفائض .

وإتفق المشايخ «على الإتحاد وترك المنافرة وعند ذلك حضر ديوان أفندى.... وقال ينبغى ذهابكم إليه (أى إلى الباشا) وتخطبوه مشافهة بما تريدون وهو لا يخالف أوامركم ولا يرد شفاعتكم وإنما القصد أن تلاطفوه

فى الخطاب لأنه شاب مغرور جاهل وظالم غشوم ولا تقبل نفسه التحكم وربما حملته غروره على حصول ضرر بكم فقالوا بلسان واحد لا نذهب إليه أبداً ما دام يفعل هذه الفعال، فإن رجع عنها وامتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا إليه وترددنا عليه كما كنا فى السابق، فإننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور.

ويتضح من النص السابق، أن المشايخ، إتفقوا جميعاً على أخذ موقف ضد محمد على وهو الإبتعاد عنه، حتى يكف عن مظالمه. وعلى أية حال، فقد إجتمع المشايخ فى بيت عمر مكرم ورغب بعضهم فى مقابلة الباشا لكن عمر مكرم إعترض على ذلك، فتم الإتفاق على الإكتفاء بالشيخ عبد الله الشرقاوى والشيخ المهدي والشيخ الدواخلى والشيخ الفيومى، وقابلوا الباشا الذى وعدهم برفع بدعة الدمغة وعن الأطيان الأوسية والرزق بتقرير ريع الفائظ .

وتوجه الشيخ المهدي والشيخ الدواخلى إلى القلعة وقابلوا محمد على الذى أجابهم بالقول «أنا لا أرد شفاعتكم ولا أقطع رجاءكم والواجب عليكم إذا رأيتم منى إنحرافاً أن تتصحونى وترشدنوى ثم يلوم على السيد عمر مكرم فى تخلفه وتعنّته وفى كل موقف يعاندنى ويبطل أحكام ويخوفنى بقيام الجمهور. فقال الشيخ المهدي هو ليس إلا بنا وإذا خلا عنا لا يسوى بشئ إن هو إلا صاحب حرفه أو جابى يجمع الإيراد ويصرفه على المستحقين» .

إستمر عمر النقيب فى موقفه تجاه محمد على وهو الإصرار على عدم مقابلته إلى أن عزله من نقابة الأشراف فى رجب ١٢٢٤هـ، وولى الشيخ السادات مكانه، وأمر محمد على بنفى عمر مكرم إلى دمياط. وهكذا تمكن

محمد على من الوقعة بين المشايخ ونجح الباشا فى تفريق جمعهم . وأنعم على الشيخ المهدى بنظر أوقاف الإمام الشافعى ووقف سنان باشا ببولاق نظير إجهاده فى خيانه السيد عمر حتى أوقعوا به وبلغ من حقد مشايخ الوقف على عمر النقيب أنهم أعدوا عرضحالا فى حقه بأمر محمد على ليرسله إلى الباب العالى ، عددوا فيه سب عزله ونفيه من مصر منها أنه أدخل فى دفتر الأشراف أسماء أشخاص من أسلم من القبط واليهود ومنها أنه أخذ من الألفى مبلغاً من المال ليملكه مصر فى أيام فتنة أحمد باشا خورشيد ومنها أنه كاتب الأمراء المصريين فى وقت الفتنة للحضور إلى مصر .

ومن الجدير بالذكر أن بعض المشايخ الذين رفضوا التوقيع على هذا العرضحال قد أضرروا بسبب ذلك ومنهم على سبيل المثال الشيخ أحمد الطلحاوى فعزلوه من إفتاء الحنفية وعينوا مكانه الشيخ حسين المنصورى . وبعد التخلص من عمر مكرم سحبت هذه الحادثة من المشايخ قدرتهم على التحرك ضد الوالى ، فدبر لهم محمد على خطة سحبت منهم حق إختيار شيخ الأزهر عندما اختار المشايخ الشيخ المهدى وفى غمار الإحتفالات بالمهدى فاجأهم محمد على بتعيين الشيخ الشنوانى شيخاً على الأزهر .

كانت فئة التجار فى العصر العثمانى المملوكى من الفئات التى تتمتع بقسط كبير من المكانة الإقتصادية والإجتماعية وكانوا يسعون فى قضاء حوائج الناس . ومن الشخصيات التى لعبت دوراً فى هذا المجال محمد الدادة الشرابى من كبار التجار الذين يتسمون بكرم الأخلاق وطيب الأعراق .

وقد ترك مؤسس أسرة الشرابى فى القاهرة-وهو محمد الدادة-ثروة طائلة تقدر بنحو ألف وأربعمائة وثمانون كيساً بخلاف خان الحمزاوى والأملاك الكثيرة «هذا بالإضافة إلى الأرض التى تحت يده من البلاد وفانظها ستون كيساً والبلاد المحيطة به أربعون كيساً هذا فضلاً عن الجامعية والوكائل والحمامات وثلاث مراكب فى بحر القلزم» .

هذا وعندما توفى فى رجب ١١٣٧ هـ «سار فى جنازته جميع الأمراء والعلماء وأرباب السجاجيد والوجاقات السبعة وأولاد البلد» . مما يدل على مكانته الإجتماعية الكبيرة فى المجتمع .

وكذلك كان شأن ابنه أحمد، من أعيان التجار المشهورين حيث كان يمتلك بالأزبكية كما يقول الجبرتى بيت المجد والعز والفخر ومماليكهم وأولاد مماليكهم من أعيان مصر ومنهم يوسف بك الشرابى .

وكانت هذه الأسرة فى غاية من الغنى والرفاهية والنظام ومكارم الأخلاق والإحسان للخاص والعام ويتردد عليهم العلماء والفضلاء وكانت مجالسهم مشمولة بكتب العلم النفيسة التى إنتفع بها الكثيرون . وكان الأمراء المماليك يترددون على أفراد هذه الأسرة .

ولم تكن التجارة وحدها هى مصدر ثراء التجار وإنما كانت لهم إيرادات من الإلتزام بالإضافة إلى العقارات والجامعية .

ومن الجدير بالذكر أن بعضاً من أسر التجار كانت حريصة على تعليم أبنائها بدليل أن بعض العلماء ينتمون فى الأصل إلى أسر التجار الثرية كما الشيخ محمد عبد الواحد البنانى فجدّه وعمه من أعيان التجار وكذلك الشيخ حسن الجبرتى والد عبد الرحمن الجبرتى، كان بالإضافة إلى

إشتغاله بالعلم كان تاجراً يشتغل بالبيع والشراء والمشاركة والمقايضة .  
« وكان يقتنى الممالك والعبيد والجوارى والحبوش السود » .

والحقيقة أنه لم يكن بالشئ الغريب بالنسبة لأسر المشايخ أن تعمل بالتجارة وأن تجمع أرباحاً طائلة هذا وإن كانت فى بعض الأحوال لا سيما لدى أتباع مذهب ابن حنل أن تفضل العمل فى التجارة الشريفة على شغل وظائف ينفق عليها من دخول يتم الحصول عليها بطرق لا تتفق مع أحكام الشريعة .

ومما يؤكد المكانة الإجتماعية الكبيرة التى كانت تتمتع بها فئة التجار فى مصر فى تلك المرحلة مشاركتهم لكبار القوم فى موكب المحمل أى لأمير الحاج ومن معه من الصناجق وكان هؤلاء التجار يلقون كل إحترام بعكس الطبقات الفقيرة .

هذا وقد أمكن لكثير من أسر التجار حتى فى القرن الثامن عشر أن تحصل على ثروات ضخمة وأن تصاهر البكوات الممالك الأرسقراطية العسكرية وأسر المشايخ .

وكان رئيس هيئة التجار وهو فى العادة أغنى التجار يعرف فى القاهرة بإسم الشهبندر وكان يدخل فى إختصاصاته مباشرة سلطاته على كل التجار وأرباب الحرف وينظر فى خلافاتهم ومشاكلهم .

وقد تعرض التجار لأخطار كثيرة منه أعمال السلب والنهب التى تلحق ببضائعهم من جراء إعتداءات الجنود عليهم، ونتيجة للخلاف الذى يقع بين عساكر الأوجاقات فيضطرون إلى غلق الأسواق والوكالات الخاصة بهم .

كما كانت وكالات التجار تتعرض للنهب فى بعض الأحيان أثناء قتال المماليك مع بعضهم البعض. أو نتيجة للنزاع الذى يقع بين الأشراف والأتراك .

والحقيقة أن على بك الكبير ، هو الذى إبتدع المصادرات وسلب الأموال من مبادئ ظهوره وإقتدى به من بعده ، حيث تم مصادرة كثير من التجار فى ذلك الوقت مثل العشوبى والكيمن وغيرهما .

وبالإضافة إلى أعمال السلب والنهب كان التجار يتعرضون لمصادرة أموالهم عندما تحدث صراعات بين أمراء المماليك ويحتاج أحد الفريقين إلى الأموال لتجهيز الحملات الحربية ضد الفريق الآخر، فيذكر الجبرتى فى أحداث سنة ١١٩٧هـ ما نصه «تسحب جماعة من الكشاف والمماليك وذهبوا إلى قبلى فشرعوا فى تجهيز تجريدة وعزم مراد بك على السفر وأخذ فى تجهيز اللوازم فطلب الأموال فقبضوا على كثير من مساتير الناس والتجار والمتسبين وحبسوهم وصادروا أموالهم وسلبوا ما بأيديهم فجمعوا من المال ما جاوز الحد ولا يدخل تحت العد» .

واستمر التجار عرضه للمظالم والمصادرات فيذكر الجبرتى فى أحداث سنة ١٢٠٠هـ «أن مراد بك توجه إلى جهة بحرى.... وبث المعينين بطلب الكلف الخارجة عن المعقول، فإذا إستوفوها طلبوا حق طرقهم، فإذا إستوفوها طلبوا المقرر، وكل ذلك طلباً حثيثاً وإلا حرقوا البلدة ونهبوها عن آخرها، ولم يزل فى سيره على هذا النسق حتى وصل إلى رشيد، فقرر على أهلها جملة كبيرة من المال، وعلى التجار وعلى بياعين الأرز فهرب غالب أهلها، وعين على إسكندرية، صالح أغا كتخدا الجاوشية سابقاً، وقرر له حق طريقه خمسة آلاف وطلب من أهل البلد مائة ألف ريال

وأمرهم بهدم الكنائس، فلما وصل اسكندرية هربت تجارها إلى المراكب وكذلك غالب النصارى» .

ولم يتعرض التجار للظلم من جانب المالك وحدهم، بل تعرض التجار لمظالم العثمانيين أنفسهم حيث كانوا عرضة للإنتقام من جانب العثمانيين، فى حالة تعدى الأهالى على العساكر العثمانية، كما حدث مع الحاج سليمان بن ساس التاجر وجماعة من طولون، حيث ألزمهم إسماعيل بك كتحدا حسن باشا بخمسمائة كيس وصادروا وكالاته واعتقلوه إلى أن دفع ما تقرر عليه، ويرجع ذلك إلى إتهام بعض التجار بقتل العساكر العثمانية «وهذا محض ظلم وبغى» .

ويبدو أن هذه الظروف العصبية التى كانت تمر بها البلاد، نتيجة للصراعات المستمرة بين الباشا فى مصر والأمراء المماليك دفعت الحكومة إلى طلب السلف من التجار لمواجهة الموقف، حيث يذكر الجبرتى أن القبطان حسن باشا طلب سلفة من التجار، فوزعوها على أفرادهم فتضرر فقراؤهم، وهرب أكثرهم وأغلقوا حوانيتهم وبيوتهم. وفى الوقت الذى كان فيه المماليك يقررون الكلف على البلاد التى يجتاحونها كان الباشا العثمانى فى مصر يقرر السلف على التجار ورغم إعتذار التجار عن عدم الدفع وذلك لقلة «الموجود بأيديهم وأغنياؤهم جلوا إلى الحجاز ولم يدفعوا له شيئا» فرض على تجار البن دراهم «باقى حساب من مدته السابقة، فصالحوه عنها بأربعمائة ألف دينار» .

وفى الخامس من محرم سنة ١٢٠٢هـ «طلب إسماعيل بك دراهم فرصة مبلغاً كبيراً فوزعوا منها جانباً على تجار البن والبهار وجانب على الذين يعرضون البن بالمرابحة للمضطرين وجانباً على نصارى القبط وعلى

الأروام والشوام وعلى طوائف المغاربة بطولون والغورية، وعلى المتسبيين فى الغلال بالسواحل والرفع وكذلك بياعين القطن والبطانة والقماش وغير ذلك، فإنزعج الناس وأغلقوا وكائل البن والغورية ودكاكين الميدان، .

ويتضح من النص السابق استمرار عملية المصادرة بالنسبة لتجار، كما يتضح القهر المستمر من جانب الأمراء المماليك كعامة الشعب. ومن الجدير بالذكر أن التجار وغيرهم من عامة الشعب إشتروا فى الثورة ضد هذا الظلم، وإستغاثوا بشيخ الجامع الأزهر، لعلهم يجدون آذاناً صاغية، إلا أنه بالرغم من تدخل المشايخ إستمروا الأمراء المماليك فى غيهم وظلمهم للتجار وبقية فئات الشعب «ورضخوا للمقرر عليهم من الأموال. بل إمتد الظلم إلى باقى الأهالى حتى بياعين المخلل» .

والواقع أن هذه القروض الإجبارية التى كان يفرضها المماليك ولا يردونها كانت تنزل أبلغ الأضرار بالتجار فكانوا يتضررون إلى الاعلان عن الإضراب، إلا أن تحركهم هذا ما كان ليرغم المماليك عن غيهم إلا إذا تزعم العلماء والمشايخ والمجاورون ومدرسو الأزهر أوقف هؤلاء دروسهم وأغلقوا باب الأزهر حيث أن ذلك يعنى أن الأمور وصلت إلى ذروة من التعقيد ترغم الحكام على أن يعيدوا النظر فيما يثير مشاعر الجماهير والزعماء .

وكان بعض التجار يضطرون أمام كثرة السلف التى تطلب منهم إلى رفع الأسعار لتعويض خسارتهم. كما أن التجار المسلمين والإفرنج والأقباط كان يخضعون للسلف التى تفرضها الحكومة عليهم لتسديد لوازم الحج، فكانوا يفرضونها على أفرادهم بحسب حال كل تاجر. ومن الجدير بالذكر أن التجار كانوا يئنون من كثرة المظالم التى يتعرضون لها من جانب



الأمراء المماليك، وجأروا بالشكوى للقبطان حسن باشا، الذى هدأ من روعهم ووعدهم خيراً واعتذر إليهم بإشتغاله بمهمات الحج وضيق الوقت وتعطل أسبابه .

والحقيقة أن إستعانة التجار بالعلماء وقت الأزمات، كانت واضحة، وليس أدل على ذلك من الخلاف الذى حدث بين محمد باشا والى مصر سنة ١٢٠٠هـ والتجار فعندما طلب الباشا العوائد من التجار، إشتكى التجار بأنهم سبق لهم دفعها إلى إبراهيم بك عندما كان قانقام للوالى، فلم يقبل وأصر على محاسبة التجار واشتكوا الباشا لدى حسن باشا القبطان «فأمرهم أن يترافعوا إلى الشرع، فاجتمعوا فى المحكمة وأقام الباشا من جهته وكيلًا .... واجتمعت التجار.... وطلبوا حضور العلماء» .

وعندما سئل العلماء أفتوا بأن «الوكيل كالأصل وتخلص ذمة التجار، وليس للباشا مطالبتهم ومطالبته على إبراهيم بك». ويعلق الجبرتى على ذلك بالقول أن القاضى كتب «إعلاماً بذلك وأرسله إلى الباشا، وإنفض المجلس على دماغ الباشا» .

ومن المخاطر الأخرى التى تعرض لها التجار نهب بضائعهم فى موسم الحج، حيث كانت أحمال التجار عرضه للنهب على أيدي قطاع الطرق من البدو. ولعل إضطراب الأمن هذا، كان يدفع البعض من التجار إلى العمل كملتزمين فى نهاية القرن الثامن عشر على إعتبار أن الإلتزام وحياسة الأرض هى محاولات أكثر أمناً وربما لإستثمار رأس المال .

ورغم هذه المفادح التى كان يتعرض لها التجار فى تلك الآونة، إلا أنهم لم يتخلفوا عن الكفاح، فعندما كان إبراهيم بك يحاول الإستيلاء على القلعة، أرسل الباشا فى طلب المشايخ، فصحبه التجار «ونصب الباشا

البيرق فطلع عليه جميع الأضاشات والتجار وأهل خان الخليلي وعامة الناس .... والذي لم يجد ثياب إستعار ثياباً وسلاحاً حتى إمتلأت الرميطة وقراميدان من الخلائق . وهذا يدل على وقوف التجار إلى جانب الرعية فى الزود عن مصر ضد المعتدين .

وفى عهد الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ ظل التجار يحتلون مكاناً بارزاً فى المجتمع القاهري كالعهد السابق فقد أدرك الفرنسيون أن فئة التجار تعد مصدراً أساسياً من مصادر التمويل ولذلك حرصوا على تعيين بعضهم كأعضاء فى الديوان هذا بالإضافة إلى إستعانتهم ببعض المسلمين والنصارى وكبار التجار فى محكمة المتجر التى ألحقوها بالديوان للنظر فى القضايا المتعلقة بقوانين التجار إلا أن قطع طريق البحر بسبب حصار الأسطول الإنجليزى وتهديد العربان للطرق الداخلية وإستمرار حالة الحرب بين المماليك والفرنسيين فضلاً عن الثورات الداخلية، كل هذا كان عاملاً فى شل حركة التجار الإقتصادية . ولا ننسى ما لاقاه التجار من معاناة بسبب إستمرار فرض القروض عليهم، فقرر الديوان على التجار المسلمين والنصارى والشوام وتجار الإفرنج سلفة خمسمائة ألف ريال .

ولم تكن هذه السلف قاصرة على كبار التجار بل فرضت أيضاً على صغارهم إذ يذكر الجبرتى أن الفرنسيين قرروا السلف على «أهل الحرف من التجار بالأسواق، حيث قرروا عليهم دراهم على سبيل القرض والسلفة مبلغاً يعجزون عنه وأجلوا لها أجلاً مقداره ستون يوماً فضجوا وإستغاثوا وذهبوا إلى الجامع الأزهر والمشهد الحسينى وتشفعوا بالمشايخ فتكلموا لهم ولطفوها إلى نصف المطلوب «ووسعوا لهم فى أيام» .

والواقع أن المشايخ كانوا دائمي التشفع للرعية فى وقت الأزمات يستوى فى ذلك العامة والتجار فعندما أصر الفرنسيون على فرض عقوبة على أحد التجار ويدعى السيد أحمد الخرر من أعيان التجار بوكالة الصابون وأحد النصارى بسبب ترويجهما بعض إشاعات ضد الفرنسيين منها أن الأسطول الإنجليزى على أبواب الاسكندرية فأمر الفرنسيون بقطع لسانها أو دفع مائه ريال غرامه على كل منهما «نكالا لهما.... فتشفع المشايخ فلم يقبلوا فقال بعضهم أطلقوهم ونحن نأتيكم الدراهم، فلم يرضوا، فأرسل الشيخ الصاوى (عضو الديوان) وأحضر مائتى ريال ودفعهما فى الحضرة».

على أن هذا لا يعنى أن التجار قد إنعزلوا عن الثوار فلقد تكفل السيد أحمد المحروقى نقيب التجار ومعه كثيرون من التجار مثل أحمد محرم التاجر بنفقات الثوار والعساكر المقيمين خلف المتاريس وتولوا تقديم الطعام والشراب أثناء الثورة القاهرية الثانية وازداد حماسهم فى الثورة لكونهم أضرروا من جراد الحصار البحرى. كما ظل المحروقى يمر بالناس وبصحبه السيد عمر مكرم نقيب الأشراف يأمرونهم بالقتال ويحثونهم على الجهاد وعلى أثرها حل بطائفة التجار العقاب ففرضوا عليهم الأموال ونهبوا مخازنهم حيث يشير الجبرتى إلى أن الفرنسيين كانوا ينهبون «البضائع والأقمشة والعطر والدخان خاناً بعد خان».

ومن المواقف المشرفة للتجار المصريين فى فترة الحملة الفرنسية على مصر تشفعهم لدى الفرنسيين للإفراج عن المسجونين فى القلعة من أهل يافا نظير تعهد التجار بدفع مائة كيس وتم الإفراج عن أهل يافا فى ٢٨ من ربيع الأول سنة ١٢١٤هـ بعد أن دفع التجار المصريين خمس وعشرين

كيسا وقسطوا الباقي على ثلاث أقساط .

وكذلك لم يتخلف التجار عن الواجب الوطنى حيث إلتزموا بسداد ثلاثة آلاف كيس تم تخصيصها لترحيل الفنسيين من مصر وتعهد بحملها السيد أحمد المحروقى كبيرالتجار ودفع التجار هذه المبالغ عن طيب خاطر حيث بادروا فى تسديدها دون تأخر حيث عدوها سنة مباركة ويوم سعيد بذهاب الكلاب الكفرة .

ووقف التجار، متكاتفين مع المشايخ فى الدفاع عن بعض المشايخ عندما ألقى القبض على بعضهم كالشيخ السادات تحسبا من إثارة الفتنة فى شوال ١٢١٥هـ كما سبق أن أشرنا . كذلك تشفع التجار لدى الفرنسيين لإطلاق سراح أحد الأمراء المماليك (على حسن أغا المحتسب) عندما ألقى القبض عليه مع الشيخ السادات فانبرى التجار للدفاع عنه جندا إلى جنب مع المشايخ، حيث توجه السيد أحمد الزرو التاجر بصحبة الشيخ البكرى إلى سارى عسكر الفرنسيين ليتشفع فى على حسن فأجابهما، بأن هذا لم يكن من شغلكما، وقيل للسيد أحمد إنك رجل تاجر وذاك أمير وليس من جنسك حتى تشفع فيه، فقال إننا محتاجون إليه لأجل مساعدته معنا فى قبض المليون، - ويقصد المليون فرنك التى فرضها الفرنسيون على أصحاب الحرف والتجار فى رجب ١٢١٥هـ .

وكان التجار قد اعترضوا على هذه الفردة على إعتبار أن هذا شيء لا طاقة للناس به من وجوه، الأول وقف الحال وكساد البضائع وإنقطاع الأسفار وقلة ذات اليد... والثانى أن الموكلين بالفردة السابقة وزعوها على التجار والمتسببين وكل من كان له إسم فى الدفتر من مدة سنين، ثم ذهب ما فى يده وإفتقر حاله وخلا حانوته وكيسه، فالزموه بشئ من ذلك

وكلّفوه به وكتب إسمه فى دفتر الدافعين، .

يعنى هذا أن التجار، شاركوا الرعية فى الإعتراض على ظلم الفرنسيين، حيث حضر التجار إلى الديوان، وأعلنوا إعتراضهم على طريقة جمع الفردة، ورأوا أن يجعلوها موزعة على الرؤوس، ثم إنحط الرأى على تفويض ذلك لرأى عقلاء المسلمين بشرط ألا يتداخل معهم نصرانى أو قبطى، .

هذا وقد تنفس التجار الصعداء بعد رحيل الفرنسيين من مصر، حيث أرسلوا إلى شركائهم بالخارج لإعادة إرسال المتاجر إلى مصر. وإن كان البعض قد وشى لدى الباشا العثمانى (محمد خسرو) بأن بعض التجار كان يهادن الفرنسيين، أمثال أحمد الزرو من أعيان التجار بوكالة الصابون والذى أمر الباشا بقتله.

(المصادر)

- ١ - ابن اياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب .
- ٢ - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، عبد الرحمن الجبرتى دراسات وبحوث، إشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٦ .
- ٣ - عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، أربعة أجزاء، القاهرة، مطبعة بولاق (النسخة الأصلية) .
- ٤ - عبد الوهاب بكر (دكتور) الدولة العثمانية فى مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢ .
- ٥ - على بركات (دكتور) رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧ .
- ٦ - القلقشندى، صبح الأعشى فى صناعة الانشا، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٣٨ .
- ٧ - مجدى عيسى، الوعى السياسى فى مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، مقال فى مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، العدد ٥٧ .
- ٨ - محمد جلال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٧١ .

٩ - المقرئزى ، إغائة الأمة فى كشف الغمة، تحقيق الأستاذ  
الدكتور/ جمال الدين الشيال ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة  
والنشر، ١٩٤٠ .

١٠ - هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الاسلامى والغرب، ترجمة  
الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، دار المعارف،  
١٩٧١ .

١١ - ياقوت الحموى، تقويم البلدان ، بيروت ، دار الكتاب العربى،  
( د.ت ) .

